الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

اثر التضخم المستورد على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالب:
- عبد الحكيم مناعي

الأستاذ المشرف:
د/ عبد الحق رايس

رقم التسجيل:	2018.....
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي: 2017-2018

الاهداء

اهدي ثمرة عملي هذا الى :

الوالدين العزيزين الذي يقول الله سبحانه و تعالى فيهما , " ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن و فصاله في عامين ان نشكر لي ولوالديك الى المصير " .

الى من قال عز وجل "ولا تقل لهما اف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما و حفظ لهما جناح الذل من الرحمة " .

من جعل الله الجنة تحت اقدامها الى من غمرتني بفيض حنانها و عطائها اللا محدود ,الى اعز ما املك في الوجود امي حفظها الله و رعاها .

من علمني ورعاني الى من ضحى بقوته وشبابه الى من رباني على مكارم الاخلاق وزرع في نفسي حب العمل و الاجتهاد والدي العزيز اطال الله في عمره و حفظه من كل سوء .

والى كل اخواتي وعائلة

الى كل اصدقائي

شكر و تقدير

بعد الشكر والحمد الله الذي من علينا و وفقنا لانجاز هذا العمل , اتقدم بخالص عبارات الشكر و التقدير و الاحترام لأستاذي الفاضل والكريم عبد الحق رايس الذي قبل بصدر رحب الاشراف على اعداد هذه المذكرة , والذى افادني بنصائحه و ارشداته طيلة فترة اعداد هذه المذكرة , كما اشكر كل من ساعدني او ساهم سواء من قريب او من بعيد لانجاز هذا العمل المتواضع , ولكم مني جزيل الشكر و العرفان .

الملخص :

تهدف الدراسة الى معرفة ما مدى تأثير التضخم المستورد على التجارة الخارجية في ظل ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر الذي هو محل الدراسة حيث عالجنا الجانب النظري من الدراسة عموميات حول التجارة الخارجية وكذالك عموميات حول التضخم المستورد , اما الجزء التطبيقي عرضنا من خلاله تحليل جداول حول التركيبة السلعية للصادرات والواردات الجزائرية و كذا الميزان التجاري الجزائري , بالإضافة الى تحليل جداول حول التضخم المستورد في الجزائر .

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية , التضخم المستورد

Résumé :

L'étude vise à connaître l'ampleur de l'impact de l'inflation importée sur le commerce extérieur, compte tenu des taux élevés d'inflation en Algérie, sur lesquels nous avons étudié les généralités du commerce extérieur et les généralisations sur l'inflation importée. Les importations et les exportations algériennes et la balance commerciale algérienne, ainsi qu'une analyse des tableaux sur l'inflation importée en Algérie.

Mots-clés: commerce extérieur, inflation importée

الفهرس

الفهرس:

الاهداء
الشكر والعرفان
فهرس المحتويات V
فهرس الجداول ..... V.

المقدمة .....أ

الفصل الاول :الاطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد 2
المبحث الاول : ماهية التجارة الخارجية 3
المطلب الاول : تعريف التجارة الخارجية 3
المطلب الثاني :اهمية التجارة الخارجية وهياكله 4
المطلب الثالث : اسباب قيام التجارة الخارجية ومؤشرات قياسها 5
الفرع الاول : اسباب قيام التجارة الخارجية 5
الفرع الثاني : مؤشرات قياس التجارة الخارجية 7
المبحث الثاني : الاطراف المتدخلة في التجارة الخارجية والوثائق المستخدمة 9
المطلب الاول : الاطراف المباشرة في التجارة الخارجية 9
المطلب الثاني :الأطراف غير المباشرة في التجارة الخارجية 11
المطلب الثالث :الوثائق المستعملة في التجارة الخارجية 14
المبحث الثالث : تنظيم وتطوير تمويل التجارة الخارجية الجزائرية 21
المطلب الاول : العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية الجزائرية 21
المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي للتجارة الخارجية الجزائرية 22
الفرع الاول : الاطر التشريعي للتجارة الخارجية الجزائرية 22
الفرع الثاني : الاطار المؤسساتي للتجارة الخارجية الجزائرية 22
المطلب الثالث : مراحل تمويل التجارة الخارجية الجزائرية 25
الفرع الاول : مرحلة رقابة الدولة على على التجارة الخارجية 25
الفرع الثاني : مرحلة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية 26
خلاصة الفصل **27**

الفصل الثاني :الاطار النظري للتضخم المستورد

تمهيد ..... .29

المبحث الاول : مدخل الى ظاهرة التضخم المستورد 30
المطلب الاول : ماهية التضخم المستورد 30
المطلب الثاني : قياس التضخم المستورد 30
المطلب الثالث : الاثر السلبية للتضخم المستورد 31
المبحث الثاني :محددات التضخم المستورد 33
المطلب الاول : قنوات انتقال التضخم المستورد 33
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على انتقال معدلات التضخم المستورد للداخل 34
المطلب الثالث : مؤشرات انتقال التضخم المستورد 35
المبحث الثالث : سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد في الجزائر.....38
المطلب الاول : اسباب التضخم المستورد في الجزائر.....38
المطلب الثاني : سياسات المتبعة من طرف الجزائر للحد من ظاهرة التضخم المستورد..... ..39
المطلب الثالث : معيقات تنفيذ سياسات مواجهة التضخم المستورد في الجزائر..... ...**41**
خلاصة الفصل 42

الفصل الثالث : دراسة قياسية لحالة الجزائر

التمهيد 44
المبحث الاول :اهم الاحصائيات التجارة الخارجية والتضخم المستورد للجزائر.....45
المطلب الاول : اهم الاحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية 45
المطلب الثاني : احصائيات حول التضخم المستورد 56
خلاصة الفصل 61
الخاتمة 63
قائمة المراجع 67

فهرس الجداول

قائمة الجداول:

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 2000 – 2016	48
02	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2000 – 2016	50
03	الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 – 2016	53
04	حجم التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري	57
05	معامل الارتباط بين البطالة والمتغيرات المستقلة	59
06	معامل التحديد R^2	60

مقدمة

مقدمـــــــة:

يعد التضخم من المظاهر التى طبعت الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول العالم,والذى اصبح يتميز بسرعة الانتشار من بلد الى لأخر,وبقوة نموه ,وبصعوبة السيطرة عليه.

فالواقع الفعلي يؤكد ان العوامل التى لها علاقة بالتضخم هي عوامل متعددة ,منها ما هو ذو طابع محلي محض يتصل بالظروف الداخلية للاقتصاد وما يتبعه من سياسات اقتصادية , ومنها ما هو ذو طابع خارجي يتصل بالتجارة الخارجية كونها تعكس الواقع الانتاجي في اي اقتصاد , ولكونها تحتل مكانة مميزة في هيكل الاقتصاد القومي وفي النشاط الاقتصادي بشكل عام , اضافة الى دور قطاع التجارة في تامين الحاجات الاستهلاكية و الانتاجية وتكوينات راس مال للقطاعين العام والخاص , ولان هذا القطاع ينفرد بمكانة متميزة في الدول النامية .

وبما ان الجزائر جزء لا يتجزأ من السوق العالمية تتأثر بما يحدث في الساحة العالمية , فالجزائر كما هو معروف بلد بحاجة لكثير من السلع و الخدمات الضرورية و التى يتم استيرادها من الخارج اما بسبب عدم توفرها محليا , او لعدم كفاية الموجود منها محلي وهذا بدوره جعل من الجزائر عرضة للتأثر بتغيرات اسعار هذه السلع و الخدمات التى تحدث في البلد المنشأ او في السوق العالمية , ولذلك ارتأينا ان ندرس التضخم المستورد وأثره على التجارة الخارجية .

1) طرح الاشكالية:

شهد الاقتصاد الجزائري معدلات تضخم مرتفعة في العديد من السنوات ,ونتيجة لأسباب مختلفة بعضها داخلي و الاخر خارجي , على اعتبار انه من خلال المستوردات من السلع والخدمات يتم استيراد التضخم من البلد المصدر الى الاقتصاد الوطني , وبخاصة اذا كان الاقتصاد صغير ويعتمد بشكل كبير على الخارج في تامين احتياجاته , الامر الذي يبرز الحاجة الى وضع سياسات و الاصلاحات وهنا يبرز التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير التضخم المستورد على التجارة الخارجية في الجزائر ؟

وتتفرع عن الاشكالية الاساسية الاسئلة الفرعية التالية :

1 – ما المقصود بالتجارة الخارجية و ما اهميتها .

2 – ما هي الاطراف المتدخلة في التجارة الخارجية .

3 – ما هي اليات تمويل التجارة الخارجية .

4 – ما المقصود بالتضخم المستورد .

5 – ما هي قنوات و مؤشرات انتقال التضخم المستورد.

6 – ما هي السياسات التي يجب اتباعها للحد من ظاهرة التضخم المستورد .

2) فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على اختبار صحة الفرضيات التالية :

- تتزايد درجة حساسية البلد للتضخم المستورد بالارتفاع حجم ارصدة ميزان المدفوعات.
- تتأثر الهيكلة السلعية للتجارة الخارجية في الجزائر بحجم انتاج النفط فقط.
- تتعاظم درجة حساسية البلد للتضخم المستورد بارتفاع مستويات ارصدة ميزان المدفوعات.

3) مبررات اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع الي:

- قلة الدراسات والبحوث الجامعية التى تناولت هذا الموضوع في الجزائر.
- الميول الشخصي للإطلاع على هذا الموضوع والبحث فيه.
- تمهيدا اكثر من الاهتمام بهذا الموضوع لمن يختارونه كموضوع بحث مستقبلي

4) اهمية الدراسة:

توضح الدراسة التأثير الذى يلعبه التضخم المستورد على التجارة الخارجية وذلك انطلاقا من كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الخارج في تامين احتياجاته سواء من سلع الاستهلاكية النهائية او من متدخلات الانتاج بحسب ما تظهره نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي.وبالتالي فان اي ارتفاع في اسعار المستوردات سوف ينعكس على مختلف المؤشرات الاقتصادية المحلية .

وبمعرفة حجم وطريقة تأثير التضخم المستورد على التجارة الخارجية الجزائرية ووضع السياسات الكفيلة بمعالجة الاثار السلبية الناتجة عنه بشكل علمي ودقيق.

5) اهداف الدراسة :

- تهدف هذه الدراسة الى :

1) دراسة موضوع كل من التضخم المستورد والتجارة الخارجية و بالإضافة الى دراسة اثر التضخم المستورد على التجارة الخارجية في الجزائر من ناحية نظرية و اخرى تحليلية وحسابية.

2) بيان مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بالتجارة الخارجية من خلال بيان اثر ارتفاع الاسعار في الاسواق الخارجية و تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني .

3) وضع مقترحات التي تساهم في معالجة تأثير التضخم المستورد علي التجارة الخارجية في الجزائر .

6) حدود الدراسة :

تكمن حدود الدراسة في الاطار المكاني والزماني لها , اذ ان النتائج التي يتم التحصل عليها نتائج لتحليل مجموعة من البيانات المتحصل عليها في ايطار الزماني محدود.

7) منهجية الدراسة :

من اجل الاجابة على التساؤلات التى تم طرحها في الفرضيات , فأننا سنعتمد في دراستنا على كل من المنهج الاستنباطي من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على وصف وتشخيص الظاهرة,كما سنعتمد على المنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الادوات الاحصائية اثناء استقرائنا للمعلومات و الاحصائيات المتعلقة بموضوع دراستنا.

8) الدراسات السابقة :

تمكنا من خلال البحث من الاطلاع على عدد من الدراسات حول موضوع التضخم المستورد والتجارة الخارجية يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :

*دراسة عبورة حسام الدين بعنوان – سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الاشارة الى حالة الجزائر الذي وصل في دراسته إلى أن التضخم المستورد هي ظاهرة مرتبطة بهيكلة الاقتصاد محل الدراسة , فإذا كان الاقتصاد المعني قابل لإحلال محل السلع المستوردة في حالة ازمة الغذاء العالمية ,فسوف يقلل من اثر مرور اسعار الصرف و اسعار الواردات الى الاسعار المحلية , بالإضافة الى التوصل ان التضخم المستورد ينتقل عبر قانتين هما قناة التكاليف و قناة المداخيل ، مع إشارته إلى أن علاج التضخم المستورد يمكن أن يكون من خلال سياسة التعقيم لقناة المداخيل .

* دراسة حكيمة سبع عن اليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات اسعار الصرف وجد ان التجارة الخارجية الجزائرية تتأثر بأسعار الصرف حيث ان الفائض المسجل في ميزان التجاري كان نتيجة للتعاملات الخارجية التي تجريها الجزائر مع بقية دول العالم و امام اعتمادها على المواد الاولية من المحروقات في صادراتها مع تزايد حجم الواردات لأنها لا تستطيع مجابهة الازمات التي تتعرض لها .

9) محتويات الدراسة :

من اجل التعمق في الموضوع الدراسة ارتئين تقسيم الى ثلاثة فصول :

– **الفصل الاول** : في هذا الفصل تم التطرق الى التجارة الخارجية للجزائر من خلال التعريف بماهيتها وبالإضافة عموميات حولها .

– **الفصل الثاني:** في هذا الفصل تم التطرق الى التضخم المستورد وأثره على الاقتصاد وذلك من خلال التعريف بماهية التضخم المستورد .

– **الفصل الثالث** : خصصنا هذا الفصل لدراسة العلاقة بين التضخم المستورد و التجارة الخارجية من خلال اعطاء احصائيات حولها و تحليلها .

الفصل الاول : الاطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد:

يتميز موضوع التجارة الخارجية بمكانة هامة في علم الاقتصاد , وبدأت مع القرن السابع عشر باعتبارها هي الوسيلة المناسبة للحصول على مزيد من المعادن النفيسة,التي تعتبر مصدرا لقوة الدولة كذلك اهتم الاقتصاديون الكلاسيكيون بهذا الموضوع وذلك في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر , اما في العصر الحديث فان التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية اصبحت من اهم المواضيع الاقتصادية نظرا للدور الذي تلعبه التجارة الدولية والمتمثل في جلب الاموال الازمة بالإضافة الى زيادة النمو الاقتصادي بشكل كبير كما ساهمت في الانفتاح الاقتصادي العالمي فتحرير التجارة يعتبر احد الركائز التى تهدف الى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء كذلك الميزان بنوعيه التجاري والميزان المدفوعات بالإضافة الى الاحيتاطيات الدولية

فمن خلال هذا التمهيد البسيط تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وهي كالتالي :

المبحث الاول : ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثاني :الاطراف المتدخلة في التجارة الخارجية والوثائق المستعملة

المبحث الثالث : تنظيم و تطوير تمويل التجارة الخارجية الجزائرية.

المبحث الاول : ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من اهم المجالات التي تعتمد عليها الدول من اجل ايجاد اماكن لتصريف منتجاتها وتحقيق الربح السريع والحصول على منتجات غير متوفرة داخل الدولة في الخارج الدولة وإقامة علاقات وروابط مع دول اخرى .

المطلب الاول: تعريف التجارة الخارجية

هناك مجموعة من التعريفات للتجارة الخارجية نذكر منها مايلي :

التعريف الاول : يقصد بالتجارة الخارجية بأنها مجموعة من القواعد القانونية المنظمة للإعمال التجارية , والقائمة على اساس التدفقات المالية والمادية والخدماتية المتبادلة بين الدول , حيث جانب الصادرات يعبر عن القدرة الانتاجية للاقتصاد والقابلة للتحول الى دول أخرى , بينما تعبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطية جزء من الطلب ألكلي , كما انها بصفة مختصرة تعبر عن كلا من الصادرات والواردات ألمنظور والغير منظور, او بطريقة اخرى هي التى تتم بين الدول خلال عمليات الاستيراد والتصدير حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة الى اخرى وفق اجراءات ادارية ومالية .[1]

التعريف الثاني : التجارة الخارجية هي فروع من فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة الصفقات الجارية عبر الحدود ألوطنية حيث انها تتمثل في كل العلاقات الاقتصادية , في ايطار التبادل الذي يتم بين بلدين او اكثر فهي علاقة تقوم بين الاعوان الاقتصاديين المقيمين في دول مختلف , حيث تتعلق بحرية انتقال السلع والخدمات و رؤوس الاموال عبر الحدود السياسية لبلد ما الى بلد اخر, بحيث يتم هذا الانتقال وفق مبادئ وأصول اقتصادية محددة.[2]

التعريف الثالث : ترتكز التجارة الخارجية على التبادل والتمويل الدولي فهي تسعى الى تحليل وتوضيح الاسس والمبادئ التى تقوم عليها نظريات التجارة الخارجية في السلع والخدمات والأصول المالية, فضلا عن توضيح الوسائل التى يتم خلالها تمويل التجارة الخارجية .[3]

---

[1] حمدي عبد العظيم , **اقتصاديات التجارة الخارجية** ,مكتبة زهراء الشرق , مصر 1996, ص 13 .

[2] دريس رشيد , **دور الجهاز المصرفي الجزائري في التنمية الاقتصادية في ظل الاصلاحات** , مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة الجزائر , 1999 .

[3] السيد محمد احمد السريتي ,**اقتصاديات التجارة الخارجية** , مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع , مصر ,2008 , ص 5.

المطلب الثاني :اهمية التجارة الخارجية وهياكلها

1) اهمية التجارة الخارجية

تأتى اهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الانتاجية و التنافسية في السوق الدولية , وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الانتاجية المتاحة وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد , وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الاجنبية وما له من اثار على الميزان التجاري .

وبالتالي يمكن النظر الى اهمية التجارة الخارجية من خلال مايلى :

1- تعطى التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات والخدمات التى لا تتوفر لديها , اما لان ظروفها المناخية او امكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها وبفرض امكانية الدولة انتاجها فإنها تنتجها بتكلفة اعلى من تكاليف استيرادها .

2- تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في اي دولة سواء كانت متقدمة او نامية وهي تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض , اضافة الي انها تساعد في القدرة التسويقية عن طريق فتح اسواق جديدة امام منتجات الدولة .[1]

3- تعمل التجارة الخارجية على زيادة الرفاهية الاقتصادية وذلك من خلال زيادة اشباع حاجات الافراد من السلع والخدمات اما بسبب عدم توفر هذه السلعة والخدمة في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية الى جميع انحاء العالم , او بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف اقل نتيجة لاستيرادها من دول لديها ميزة نسبية في انتاجها بسبب وفرات الحجم الاقتصادي.

4- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح اسواق جديدة امام منتجات الدول , وتربطها مع بعضها البعض . [2]

2) هياكل التجارة الخارجية

وتشتمل هياكل التجارة الخارجية على :

أ- التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي للصادرات

ويعتبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني , فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت اهميتها النسبية على اكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الانتاجي وقلة المخاطر التي تواجه صادرات الدولة في الحصول على العوائد , وكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة التركيز دلت على تخلف الهيكل الانتاجي.

[1] رشاد العصار و عليان الشريف , **التجارة الخارجية** , الطبعة الاولى دار المسيرة للنشر , عمان ,2000 , ص 13 .

[2] محمد السنوسي محمد شحاته ,التجارة الدولية ,الطبعة الاولى , الفكر الجامعي , مصر,2007,ص 81 .

بينما يعتبر التوزيع الجغرافي للصادرات عن وجهة الصادرات نحو الاسواق الخارجية , فكلما تركزت الصادرات في الاسواق المرتبطة بتصاعد درجة تركزها السلعي دلت على حالة التبعية للاقتصاد الوطني .

ب- الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات

تشكل الواردات احدى الادوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد الوطني في الحصول على السلع الانتاجية غير محليا من المعدات ومدخلات انتاج نصف مصنعة او مواد خام , كما ان مهمة تغير مكوناتها او تنويع اسواقها اقل صعوبة مقارنة بتلك التي تبرز في حالة الصادرات , ويمكن ان يكون تحليل مكونات الواردات على اساس تبعية السلع المستوردة للقطاعات الانتاجية (الزراعة , الصناعة التحويلية , الاستخراجية) وتكمن اهمية هذه الطريقة في تحديد العلاقة بين هذه المكونات السلعية القطاعية والصادرات في امكانية حساب الموزعين السلعية لهذه القطاعات.

ويمكن في هذا السياق تصنيف السلع المستورد بين الضرورية والكمالية وبين السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية , كما ان وضع الواردات في خدمة التنمية لا يعني مجرد استيراد مجرد استيراد احداث الاجهزة الانتاجية الاستثمارية كما ان وضع الواردات في خدمة التنمية لا يعني مجرد استيراد احدث الاجهزة الانتاجية والتكنولوجية المتقدمة , وإنما يعني ضرورة ادراجها بأولويات التنمية القائمة على اساس متطلبات اكثر القطاعات تخلفا في ايطار بناء قاعدة تكنولوجية محلية قادرة على النمو المتداخل مع بقية القطاعات ولصالح الاغلبية .[1]

بينما يعبر التوزيع الجغرافي للواردات عن مصدر هذه المستوردات , فكلما تركزت الواردات في اسواق محددة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي دلت على حالة التبعية للاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث : اسباب قيام التجارة الخارجية ومؤشرات قياسها

الفرع الاول : اسباب قيام التجارة الخارجية

ترجع اسباب قيام التجارة الخارجية الى جذور المشكلة الاقتصادية او ما يسمى بالندرة ويمكن اجمال هاته الاسباب الى العوامل التالية:

أ- الحاجة الى العلاقات الاقتصادية الخارجية

بما انه هناك توزيع غير متكافئ لعناصر الانتاج بين بلدان العالم المختلفة بما فيها الظروف المناخية (الامطار , درجة الحرارة ونوع التربة ....) و الموارد المعدنية والبشرية والرأسمالية والمستوى التكنولوجي والكفاءات الادارية و غيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على قدرات البلد على الانتاج (اختلاف ظروف الانتاج) , اذا ان هذه الاختلافات بين البلدان تجعل هنالك اختلاف في الامكانيات البلدان في انتاج السلع والخدمات , بمعنى ان اي بلد لا يستطيع ان يحقق الاكتفاء الذاتي .

فمنطق الحاجة هنا يفرض نفسه في غالبية الاحوال التي تتجلى فيها رغبة اي بلد في الحصول على سلع عن طريق استيرادها ومن ثم رغبة اي بلد في تلقي الطلبات على سلعها عن طريق تصدير الفائض من

[1] محمود حسين الوادي واخرون , **الاقتصاد الكلي** , دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة , مصر , 2010 , ص 268 .

انتاجها .بعبارة اخرى يمكن القول , ان التجارة الخارجية تتيح لكل بلد ان تستغل مواردها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة , اي الحصولها على اكبر ناتج ممكن من خلال استعمال هذه الموارد .[1]

ب- التخصص الدولي

يرجع التخصص في جانب منه الى عوامل جغرافية تتمثل في اختلاف ظروف الطقس والمناخ والتربة واختلاف الموارد الطبيعية وتوزيعها فيما بين البلدان .

وكما بينا سابقا ان البلدان لا تستطيع ان تعتمد على نفسها كليا في اشباع حاجات افرادها , وذلك بسبب التوزيع غير المتكافئ للثروات الطبيعية والمكتسبة بين بلدان العالم , وذلك يجب على كل بلد ان يتخصص في انتاج تلك السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية ان تنتجها بتكاليف نسبية اقل وبكفاءة عالية .

بعبارة اخرى , يصدر البلد السلعة التي تكلفتها النسبية محليا قبل قيام التجارة اقل من تكلفتها النسبية في الخارج , وتستورد السلعة التي تكون تكلفتها النسبية محليا اكبر منها في الخارج والقاعدة العامة هذه تعرف في الاقتصاد بقانون الميزة التنافسية وأساس ظهور الميزة هذه هو اختلاف التكاليف . ومع ذلك فان من اهمية التجارة الخارجية لا ترجع فقط الى الحصول على السلع التي لا تستطيع البلدان انتاجها , وإنما كذلك الى الحصول على السلع من الخارج بثمن اقل , وعلى ذلك فانه عن طريق التجارة الخارجية يمكن لعدد كبير من السكان ان يرفعوا من مستويات معيشتهم .[2]

ت- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج من بلد لأخر

ينتج عن اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة , تفاوتا في امثلية استخدام الموارد الاقتصادية , حيث تتصف الظروف الانتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا , وعلى العكس من ذالك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا , حيث يخضع الانتاج لانخفاض الكفاءة الانتاجية , والاستغلال غير الامثل للموارد الاقتصادية .

ث- التعاون في العلاقات الاقتصادية الخارجية

قد يبدو ان مبدأ التعاون الدولي اقل تأثيرا في قيام التبادل التجاري فيما بين البلدان اذا ماقورن بالأسباب الاخرى سابقة الذكر ولاسيما في الظروف الاستثنائية , وفي هذه الاحوال تتقلص دائرة التعامل الاقتصادي فتقل الروابط والعلاقات وغيرها اما في الظروف الاعتيادية وفي جو التعامل الطبيعي فقد يمارس التعاون الدولي بمختلف اشكاله وفي كل المجالات دورا هاما , اذ يكون مبعثا قويا لنشأة علاقات اقتصادية جديد او مدعاة لمضاعفة العلاقات الراهنة او وسيلة لإعادة وإدامة العلاقات السابقة .

[1] رعد حسن الصرن , **اساسيات التجارة الدولية المعاصرة** , الجزء الاول , دار الرضى للنشر , دمشق 2000, ص 36 .

[2] اسكندر مصطفى النجار , **مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية** , وكالة المطبوعات , الكويت ,1973,ص 19 -20 .

ج- اختلاف الميول والأذواق الناجم عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الانتاجية المتميزة

حيث ان المستهلكين في كل بلد يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات عالية الجودة , لتحقيق اقصى منفعة ممكنة منها, وتزداد اهمية هذا العامل مع تزايد متوسط دخل الفرد في البلد.[1]

الفرع الثاني : مؤشرات قياس التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المرأة التي تعكس طبيعة الهياكل الانتاجية للاقتصاد الوطني و بالتالي يعتبر تحليل التجارة الخارجية تحليلا للاقتصاد الوطني من حيث مستوى تطور درجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي , كما ان العديد من مشاكل القطاعات الاقتصادية تنعكس وتجد تفسيرها في قطاع التجارة الخارجية ولذا فان هذه الاهمية المزدوجة قد ادت بدورها الى ان ايجاد مؤشرات التجارة الخارجية وابعادها لتحليل الواقع الحالي لطبيعة الهيكل الانتاجية وقدرة الاقتصاد المحلي على توفير السلع لتصديرها ولعل من اهم مقاييس تحليل التجارة الخارجية .

1- مؤشر الانكشاف التجاري (الانفتاح التجاري)

يفصح هذا المؤشر عن الوزن النسبي لقيم الصادرات والواردات من الناتج المحلي الاجمالي , فإذا كانت درجته عالية فان هذا يعني تأثر الاقتصاد الوطني بتقلبات التجارة الخارجية , اي ان النشاط الاقتصادي يعتمد بشكل كلي على التصدير والاستيراد .

$$E = \frac{(X+M)/2}{PIB} * 100$$

حيث : M الواردات.

X الصادرات.

PIB الناتج الداخلي الخام.

على الرغم من ان ارتفاع هذه النسبة غير كاف لاستخلاص مؤشر التبعية الى الى الخارج بالنسبة للدول المتقدمة إلا ان ذلك يعني بالضرورة سهولة تعرض اقتصاد البلد للمؤثرات الخارجية وبالمقابل يصدق الامر بصفة خاصة على البلدان النامية التي تعتمد على تصدير قلة من المنتجات وتنبع اهمية المؤشر من دلالته على سرعة تأثر اقتصاديات الدولة بالتقلبات الخارجية التي تتعرض لها اسواق صادراتها في حالة ارتفاعها .

[1] محمد علي الجاسم ,**القواعد الاساسية (الاقتصاد الدولي)**,الكتاب الاول , مصدر سابق ,ص 37 .

2- الميزان التجاري

وتنبع اهمية هذا المقياس والذي يمثل حصيلة الفرق بين مجمل الصادرات وبين مجمل الواردات من انعكاسه على الادخارات والقدرة على النمو ايجابيا عند ما يكون الفرق موجبا وسالبا , عندما يكون الفرق سالبا هذا بالإضافة الى انه يشكل اهم فقرات ميزان المدفوعات .

بالرغم من ان الميزان التجاري للدولة ذو اهمية بالغة في بيان حصيلة مبادلاتها على المستوى الوطني إلا ان حساب هذا الميزان للقطاعات السلعية الزراعية والصناعية والصناعات الاستخراجية يحتل اهمية لقدرته على ابراز مستوى تطور الهيكل الاقتصادي .

3- نصيب الفرد من التجارة الخارجية

يسمح لنا هذا المؤشر بمعرفة متوسط ما يحصل عليه الفرد من حجم التجارة الخارجية , و نتحصل عليه من خلال قسمة حجم التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) على عدد السكان اي :

$$\text{نصيب الفرد الواحد} = \frac{\text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

كما يمكننا التعرف على متوسط نصيب الفرد من الصادرات او الواردات كما يلي:

- نصيب الفرد من الواردات – قيمة الواردات / عدد السكان
- نصيب الفرد من الصادرات – قيمة الصادرات / عدد السكان [1]

[1] محمد مدياني , **دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006)** , مذكرة ماجيسترفي العلوم الاقتصادية , تخصص الاقتصاد الكمي , جامعة الجزائر , 2009 ,ص 5 .

المبحث الثاني : الاطراف المتدخلة في التجارة الخارجية والوثائق المستخدمة

تتم عملية التجارة الخارجية بين مجموعة من الدول يتم خلالها تبادل السلع والخدمات المختلفة وذلك عن طريق مجموعة من الاطراف وباستخدام مجموعة من الوثائق ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى اهم الاطار المتدخلة في عملية التجارة الخارجية بالإضافة الى اهم الوثائق المتدخلة في هذه العملية .

المطلب الاول : الاطراف المباشرة في التجارة الخارجية

المصدر : هو الذي يقوم بشراء أو إنتاج البضاعة لبيعها في الخارج بغض النظر عن نوع البضاعة التي يتعامل بها. و قد يكون المصدرون أفراد مستقلين أو قد يظهرون على شكل شركات، كما قد تكون الدولة هي المصدرة و ذلك عندما تكلف إحدى مؤسساتها بهذا العمل.

المستورد :هو الذي يقوم بمشروعة في أسواق بعيدة ، و يشتري البضاعة لا بقصد إعادة تصديرها بل لبيعها في الأسواق الداخلية ، ولهذا فهو يختلف عن التاجر و المستورد المؤقت و الذي يستورد بقصد التصدير.

البنوك التجارية :

يقصد بالبنوك التجارية ، تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد و يلتزم بدفعها عند الطلب وفي الموعد المتفق عليه ، والتي تمنح قروض قصيرة الأجل وهب قروض التي تقل مدتها عن ستة و يطلق عليها أحيانا (بنوك الودائع). فالبنوك التجارية تقوم بوظيفة هامة في الاقتصاد ، فهي وسيلة تعمل بين المدخرين والمستثمرين أي بين المقرضين وبين عرض النقود و طلبها إذ تمول المشروعات بالأموال اللازمة لإنشائها و تنميتها ، و تحول المدخرات إلى رأس مال منتج نشيط فتساعد بذلك على تطوير التجارة و الصناعة و تنشيط الاقتصاد ألقومي و هي تقوم بوظيفتين هامتيهن هما :

- الأولى نقدية .
- الثانية تمويلية.

تتمثل الوظيفة النقدية في:

تزويد الأشخاص (الطبيعيين و المعنويين) بالنقود و تنظيم تداولها ابتداء من قبول الودائع إلى منح القروض من هذه الودائع في حيت تتمثل الوظيفة التمويلية للبنوك في تزويد المشروعات بالأموال اللازمة ، فهي بهذا الصدد تمثل دور الوسيط بين المدخر و المستثمر .

ولقد أنشأت البنوك نتيجة زيادة المعاملات التجارية بهدف خدمة التجارة الخارجية ، عن طريق إصدار الضمانات التي يتطلبها العملاء والتي يشترطها المصدرون بالخارج قبل شحن بضائعهم و كذلك تسدد حقوق المصدرين الأجانب عن طريق خصم من حسابات فروع أو مراسلي البنك بالخارج ، و ذلك مقابل سداد المستورد المحلي بقيمة ما استورده إلى البنك بالعملة المحلية و العكس يحدث في حالة تصدير سلعة محلية إلى الخارج.

تعتبر تسوية عمليات التجارة الخارجية من أهم الأعمال التي يقوم بها البنك التجاري، كما أصبحت في الوقت الحالي معقدة بسبب التنظيمات التي تضعها الدول في النقد الأجنبي التي تهدف إلى حدوث عجز في

ميزان المدفوعات. وقد اقتضت هذه التنظيمات ظهور أعباء جديدة على البنوك التجارية ، حيث تقوم بخدمة التجارة الخارجية إذ أن عليها الإشراف على تنفيذ الرقابة والقيام بإجراءات حصول المستورد على العملات الأجنبية من السلطات التنفيذية.

وتقوم البنوك بتقديم العديد من الخدمات في مجال المعاملات الدولية من أبرزها الخدمات التي تقدم للمصدرين فضلا على الخدمات الدولية ومن أهم هذه الخدمات:

- **خدمات المصدرين،**
- **و خدمات المستوردين**

أ/ تقديم المعلومات و المنشورة :

من خلال نشرات دورية تشرح حالة الأسواق الدولية من النواحي الاقتصادية ، وإمكانية عقد صفقات مع أي منهما حيث أن قواعد الرقابة على النقد والحصص والرسوم الجمركية والمخاطر المحتملة التي يمكن تقابل المصدرين في التعامل مع الدول المختلفة ، كذلك المستندات ووسائل الشحن المرغوبة من طرف هذه الدول وتقوم البنوك أيضا بتقديم أسماء للوكلاء والمشترين في بلدان العالم لمختلف السلع والدول. وتقوم البنوك أيضا بتقديم وتحديد أسعار الصرف للعملاء في مختلف بلدان العالم.

ب/ إنهاء المعاملات المالية الخاصة بالتصدير و الاستيراد :

استخدام انواع مختلفة من الوسائل مثل الاعتمادات والكمبيالات المستندية من خلال فروع البنوك في الخارج أو المراسلين المنتشرين في كافة أنحاء ألعالم وهذا في ظل قواعد تبادل العملات التي تحقق أقصى ربح للمصدرين.

ج/ تمويل عمليات التبادل:

من خلال الحسابات الخارجية المدينة و من خلال القروض و قبول الكمبيالات المستندية ، و ضمان إتمام المعاملات بشكل مرضي للأطراف المختلفة.

د/ إجراء التأمين:

المطلوب خلال حركة السلع حتى تصل إلى المستثمرين وتقديم تسهيلات السفر والتعامل مع المستوردين في الخارج وتقديم المصدرين للمؤسسات المالية في الخارج وتسهيل تعاملهم مع الوكلاء.

هـ/ إجراء عمليات التحصيل المستندية للمبيعات الدولية:

وتتجلى أهمية التمويل المصرفي للتجارة الخارجية فيما يلي:

–التقليل من مشاكل المسافات بين المصدرين و المستوردين.

–التغلب على اختلاف و تباين نظم النقد في الاستيراد و التصدير بين الدول.

–التغلب على التباين بين العملات في العالم.

-حماية المصدرين من المخاطر السياسية و التجارية...الخ. عن طريق ما يسمى بضمانات القروض الأجنبية .

غرض تجنب المخاطر السياسية و حالات عجز المدين عن الوفاء ، وعدم قابلية عملات بعض المستوردين للتحويل.

-التسهيل على المصدرين على الحصول على قيم سلعهم فورا أو دون تجميد أموالهم لمدة طويلة. وذلك عن طريق الإقراض بضمان مستندات الشحن أو خصم الكمبيالات المسحوبة على المستوردين في الخارج .

-عدم الاقتصار على تمويل عمليات الاستيراد و التصدير فحسب و إنما القيام بتمويل نشاط المصدرين في مراحله المختلفة حتى يصل الإنتاج إلى مرحلة التصدير النهائية.

3.2.1عمليات الأطراف الأخرى

أ/ إصدار وقبول وسائل الدفع الدولية مثل الحوالات المصرفية والتحولات البريدية والبرقية بالتلكس والفاكس ، أو قبول الشيكات التي تدفع دوليا.

ب/ تسهيل عمليات صرف العملات الأجنبية و التحويل و التحصيل.

ج/ إصدار الشيكات السياحية و بطاقات الائتمان الدولية .

3.3.1 تقديم خدمات تمويل التجارة الخارجية

تتعدد طرق التسديد التي يمكن أن يقوم بها كل من المصدر والمستورد الخارجي في تداول الحقوق بينهما ، وفي مقدمة هذه الطرق الدفع نقدا ، وهي طريقة تتطلب قدرا كبيرا من الثقة التي لا تتوفر بشكل كبير بين الأطراف المتعاملة ، و الطرق الأخرى هي استخدام الكمبيالات المستندية بأنواعها ، والاعتمادات المستندية[1].

المطلب الثاني :الأطراف غير المباشرة في التجارة الخارجية

1-الناقل:

تلعب عملية النقل دورا لا يستهان به في عمليات التجارة الخارجية ، وتظهر أهميتها أكثر في تأثيرها على سعر البيع النهائي.

ونظرا لتكلفتها الكبيرة، وكون المؤسسات لا تتوفر على الإمكانيات المادية والمالية الضرورية لتنظيم عمليات النقل الدولي ، فإنها توكل المهمة في أغلب الأحيان لمؤسسات نقل خاصة ، و لا يبقى عليها سوى اختيار وسيلة النقل المناسبة مع طبيعة البضاعة المنقولة .

وهناك عدة وسائل لعملية النقل نذكر من بينها:

1.1.**النقل الجوي** :عبارة عن نقل البضائع الأكثر أهمية، وذات قيمة معتبرة وحجم صغير, إضافة إلى الطرود والرسائل.

2.1 **النقل البري** :عبارة عن نقل البضائع برا عن طريق السيارات والشاحنات.

[1] بوكونة نورة , **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر** , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر 3 , 2011-2012 , ص 48 .

3.1 **النقل البحري** :يمثل الحجم الأكبر للعمليات الدولية، لتوجهها نحو القارات الأخرى.

4.1 **النقل عبر السكك الحديدية** :تنظم هذه الوسيلة عن طريق الاتفاقية الدولية لنقل البضائع، والتي تحكم العلاقة بين المرسل والمرسل إليه وتنظم طرق السكك الحديدية.

5.1**البريد** :لا يمكن أن تكون الحمولة المرسلة تزن أكثر من 2 إلى 5 كلغ .

6.1**النقل عبر النهر** :تستعمل بالنسبة للمواد الجد ثقيلة (الرمل ، الحصى...). لهذا يجب مراعاة عدة معايير عند اختيار وسيلة النقل تتمثل فيما يلي:

-**التكلفة:** قبل اختيار وسيلة النقل يجب مراعاة تكلفة النقل ، حيث يعرض الناقلين خدماتهم و أسعارهم حسب نوعية ووزن وحجم البضاعة التسيير المعمول به يتعلق بالوزن الإجمالي" الخام" للبضاعة بما فيها التغليف .

-**سرعة وسيلة النقل:** يجب مراعاة سرعة وسيلة النقل عند اختيار الوسيلة لأن السرعة تؤثر على الوقت المستغرق في النقل لإتمام استلام السلعة في الوقت المحدد.

-**التغليف:** تضاف تكلفة التغليف إلى تكلفة النقل على العموم و تجد التغليف في النقل البحر أكثر تكلفة بالنسبة للنقل الجوي بأربعة أضعاف.

-**تأمين النقل** بالنظر إلى الظروف الأمنية و كثرة المخاطر في نقل السلع و البضائع ، لا بد من تأمين هذه الأخيرة ، وقسط التأمين في النقل الجوي أقل منه في الوسائل الأخرى.

-**مصاريف التخزين** : في النقل البحري نجد مصاريف التخزين أكثر مقارنة بالنقل الجوي ، لأنه يتطلب مسافات تخزين كبيرة.

-**المناسبة** : مدى تناسب و ملائمة وسيلة النقل المستعملة مع طبيعة السلع والبضائع المشحونة.

-**الكفاية** : مدى قدرة وسيلة النقل المعنية على نقل الحمولة من البضائع والسلع .

2- التأمين:

نظرا لضخامة عمليات التجارة الخارجية ، يستحيل تحمل أخطار نقل البضاعة من طرف المستورد أو المصدر، وعليه تتكفل شركة التأمين بتحمل الأخطار التي يحتمل وقوعها ، إذ التامين هو عملية بمقتضاها يتحصل أحد الطرفين ، وهو المؤمن له مقابل دفع قسط التأمين على تعهد كتابي لصالحه.

يعتبر التأمين ضمان للأخطار التي تتعرض لها البضائع عبر الطرق البرية والجوية والبحرية و السكك الحديدية ، كما يغطي أيضا الأضرار و الخسائر المادية اللاحقة للبضائع أثناء نقلها و في بعض الأحيان أثناء عملية الشحن و التوزيع ، و تمر عملية التأمين بمراحل هي:

1)-الحصول على الوثائق : تعتبر أول خطوة للقيام بعملية التأمين على البضائع حيث أن الفاتورة التجارية و سند النقل كافيان لإبرام عقد التأمين على البضاعة في شركة التأمين .

2)-إبرام عقد التأمين : هو تعهد شركة التأمين على البضاعة كتابيا مقابل دفع قسط التأمين من طرف

المؤمن له ، وفقا للشروط المتفق عليها في العقد ، وهو بمثابة حماية للأخطار التي يتعرض لها المؤمن له.

3)-**رجل العبور**:

يعتبر القائم بالعبور على أنه أساس وساطة عمليات النقل يتدخل في عمق سلسلة المنتوج ، و يمكن أن يكون وكيل معتمد لدى الجمارك مكلف بخدمات التأمين في إطار وثائق بوليصة التأمين لمختلف الشاحنين ، أو ناقل و مراقب بحري ، فهو يؤمن عملية العبور كمهندس أو مقاول للنقل.

فيعتبر بذلك متعهد عمليات الترانزيت وكيلا لقاء أجرة ويعمل لحساب موكله باستلام البضائع من الناقل البحري و بإتمام المعاملات الجمركية و بإجراء عقود التأمين ، وإذ لزم الأمر بالتعاقد على نقل البضائع مجددا بواسطة ناقل آخر عن طريق البحر أو البر أو الجو لإيصالها إلى المكان المعين ، ومختلف هذه المهام القانونية يمكن أن يكون رجل العبور .

-وكيل النقل.

-وكيل معتمد لدى الجمارك.

-وكيل بالعمولة.

1.3وكيل النقل :

وكيل النقل تاجر يقوم بمقابل سعر جزافي بنقل بضاعة ما من نقطة ليسلمها إلى نقطة أخرى تحت مسؤوليته الكاملة ، ويبادر بتنظيم و تحقيق من البداية إلى النهاية لكل عمليات المتتالية بالوسائل التي يراها ملائمة،وهذا لنقل البضائع وتحمل الأخطار المتعرض لها.

الوكيل بالنقل هو شخص مادي أو معنوي يلتزم تحت مسؤوليته وباسمه الخاص بنقل بضاعة لفائدة زبونه , وهذا في إطار احترام الشروط في القانون التجاري .

2.3وكيل معتمد لدى الجمارك:

هو شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطه باعتماد من إدارة الجمارك ، حيث يقوم بإجراءات الاستيراد والتصدير لفائدة زبون معين مقابل وثائق معينة للقيام بعملية وضع البضائع تحت مراقبة الجمارك ومختلف المهام لوضع ضمان أمام إدارة الجمارك لصالح السمسار البحري .

يعرف الوكيل بأنه : "الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم لحساب الغير بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفصل بالبضائع سواء مارس هذه المهمة ممارسة رئيسية أو كانت تكملة لنشاط رئيسي ، وعلى العموم يشترط في الوكيل المعتمد لدى الجمارك شموله معرفة علمية من مدارس مختلفة ، إضافة إلى تجربة ميدانية على مستوى التجارة الدولية و الملاحة البحرية."

3.3وكيل بالعمولة:

يتمثل عمله في التوزيع ، الشحن ، وتفريغ السلع ، وهو غير مسؤول عن نقل بضاعة ما بوسيلة أخرى ومن الجهة القانونية لا يحاسب إلا عن أخطائه الفعلية التطبيقية في عمله ويمكن أن يكون أيضا كمكلف

بالعبور في الميناء ، إذ يقوم باستقبال البضائع على عاتقه لوضعها على ظهر السفينة أو تسليمها لأصحابها بعد عملية التفريغ.

وهناك ثلاثة أنواع للعبور نذكر منها:

-**العبور الدولي** : في هذا النوع من العبور نجد مكتبين للجمارك ، مكتب داخلي و مكتب خارجي ، حيث في حالة الاستيراد يتم انتقال البضاعة من مكتب جمركي إلى آخر ، وهذا بوسائل نقل متعددة سواء كانت جوية أو بحرية كمرور البضائع من المغرب إلى تونس وتكون الجزائر كنقطة عبور.

-**العبور الإقليمي** :هذا النوع من العبور يكون بين التكتلات الاقتصادية أو التجارية مثل : "إتحاد المغرب العربي (UMA) والمجموعة الاقتصادية الأوربية "(MEE) وهذا النوع من العبور يسمح بمرور السلع المنقولة بين البلدان دون أن تخضع لعملية الجمركة من قيل مصالح الجمارك.

-**العبور الوطني**:هو انتقال البضاعة من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر داخل التراب الوطني ، تحت رقابة أعوان الجمارك و أداء مختلف الإجراءات اللازمة من جمركة ، تخزين ، نقل...**إلخ**[1].

المطلب الثالث :الوثائق المستعملة في التجارة الخارجية:

1- وثائق إثبات السعر:

تتمثل في مختلف أنواع الفواتير المنصوص عليها من طرف بنك الجزائر ، وفقا للمادة 7 من القانون 91-12 الصادر في 1991/08/14 و التي تتضمن:

-الإشارة إلى أطراف العقد.

-عنوان و رقم التسجيل في السجل التجاري.

-البلد الأصلي للمنتوج .

-طبيعة لبضاعة أو الخدمة المقدمة.

-الكمية ، السعر الوحدوي الإجمالي.

-قيمة الفاتورة.

-تاريخ تحرير الفاتورة و تاريخ التسليم.

-شروط البيع و التسليم.

-تاريخ و طرق التسديد.

و نميز بين مختلف الفواتير التالية:

1)- الفاتورة التجارية Facture Commerciale:

تعتبر الفاتورة التجارية الوثيقة المحاسبية الأكثر أهمية في عمليات التبادل الدولي ، ليس فقط لإثبات الديون و إنما للسماح للمصالح الجمركية بمراقبة البيانات المتعلقة بالبضاعة المشحونة.

يجب أن ترفق هذه الفاتورة بالبضاعة المعنية ، حيث يبين آجال الشحن كما يقوم المصدر بتحرير السعر

[1] طلعت اسعد عبد الحميد , **الادارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة** , كلية التجارة جامعة المنصورة , 1998 , ص 189-193 .

الوحدوي المتفق عليه للبضاعة ووجهتها ، إضافة إلى وجوب مطابقتها مع باقي المستندات وخاصة بوليصة الشحن من كافة النواحي من حيث : اسم المستورد،قيمة الاعتماد ، البضاعة لكميتها ومواصفاتها.

2)- الفاتورة الشكلية Facture Pro Forma:

تعتبر الفاتورة الشكلية فاتورة مبدئية مستعملة في عمليات التجارة الخارجية ، إذ تحرر من طرف المصدر لصالح المستورد ، وهذا قبل الاتفاق النهائي على الصفقة التجارية.

تحتوي هذه الفاتورة على معلومات خاصة بالبضاعة : المبلغ الإجمالي ، ثمن الوحدة ، الوزن ، الكمية ، شروط البيع ، فهي عموما لصالح المستورد إذ تسهل عليه الإجراءات الإدارية مثل الحصول على تأشيرة الاستيراد ، كما تعتبر جزءا من مستندات الاعتماد المستندي في حالة اختياره كوسيلة دفع.

3)- الفاتورة المؤقتةFacture Provisoire :

و هي الفاتورة التي تستعمل عندما لا تتوفر لدى المورد كل العناصر الضرورية ، والتي تسمح له بتحرير فاتورة تجارية أو عندما تتعلق بالبضاعة التي تتعرض للنقصان أثناء الطريق ، و بذلك يتم تحويل السعر ، وهذه الأخيرة تكون متبوعة إجباريا بفاتورة نهائية(الفاتورة التجاري) .

4)-الفاتورة القنصليةFacture Consulaire :

هي فاتورة تجارية تحتوي على تأشيرة قنصلية بلد المستورد الموجودة في بلد المصدر ، هذه التأشيرة هدفها الرئيسي هو إعطاء طابع رسمي للبيانات المذكورة فيها مثل : مصدر البضاعة و قيمتها.

5)-الفاتورة الجمركيةFacture Douanière :

هي فاتورة محررة و مؤقتة من طرف المصدر حسب الإجراءات المنصوص عليها من طرف مصلحة الجمارك، إذ يصرح بها لدى الجمارك فقط.

2- وثائق النقل:

إن عملية نقل البضاعة ذات أهمية كبيرة ، وقد تكون عن طريق البر أو الجو وهذا حسب طبيعة البضاعة وأسعار النقل و توفر الوسائل و غالبا ما تقوم به شركات النقل الكبيرة ، ويمكن عرض بعض وثائق النقل فيما يلي:

1.2 وثيقة النقل الجويLettre de Transport Aérien (LTA):

هي وصل استلام يثبت أن البضاعة قد أرسلت عن طريق الجو ، و تحرر من طرف شركات النقل الجوي ، و تحت مسؤولية المصدر LTAهي عقد قانوني توضح فيها وضع كل الأطراف غير قابل للتفاوض لأنها مقررة لشخص مسمى ، فهي تعطي حق الملكية للمرسل إليه إلا النسخة الثالثة ذات اللون الأزرق تحتوي على ختم و إمضاء شركة النقل الجوي.

2.2وثائق النقل البحري:

أ/ بوليصة الشحن البحري Billof Lading:

وثيقة تعتبر كوصل تسلم البضاعة ، ومستند يؤكد ملكية البضاعة المذكورة فيها للجهة التي حرر لأمرها ، حيث تعطي النسخة من بوليصة الشحن للشاحن بعد ن يتم شحن البضاعة.

إن هذه البوليصة ترسل نسخة منها للمرسل و يمكن أن يظهرها في حالة بيع البضاعة، أو يظهرها لوكيل العبور لتخليص البضاعة من حوزة الجمارك ، و تبقى نسخة منها لدى ربان السفينة ليرجع بها بعد عملي تفريغ السلع المشحونة. يقوم المصدر بإرسال نسخة للمستورد و بطريقتين مختلفتين وذلك لضمان وصول إحداهما إليه.

وأهم البيانات التي تحتويها بوليصة الشحن هي:

-اسم ربان السفينة الذي يقودها أثناء الرحلة.

-عدد الطرود أو الصناديق المشحونة و وزنها.

-اسم الميناء المرسل إليه للبضائع.

-اسم المستورد كاملا و عنوانه.

-رقم و تاريخ البوليصة و التوقيع.

و يذكر على هامشها عدد الطرود و علامتها و أرقامها و محتوياتها و أجرة الشحن.

ب/ سند الشحن :

هذه الوثيقة تسمى "سند الشحن" لأنها ليست حجة للإرسال الفعلي للبضائع لكن حضورها فقط من اجل التعليمات المتعلقة بالنقل.

يقوم الناقل بواسطة سند الشحن إثبات هوية الأطراف و البضائع واجب نقلها ، و أجرة الحمولة الواجب دفعها و ذكر مبلغ التعويضات ، مثلا بسبب هلاك البضاعة أو تلفها أو ذكر إعفاء الناقل من بعض الأضرار، فالوثيقة إذا هي وسيلة إثبات ، حيث التزامات الناقل تبدأ من وقت تسليم البضاعة لحين تسليمها.

***أشكال سند الشحن** :يمكن أن يصدر سند الشحن على شكل التالي :

-سند شحن كامل يعطي حق ملكية البضاعة كامل السند ، لكن خطر الضياع أو السرقة يجعل هذا الشكل قليل الاستعمال .

-سند شحن مسمى : يبين عليه اسم المرسل إليه وهو الوحيد الذي له القدرة على حيازة البضاعة .

-سند شحن غير مسمى : هو صادر لأمر المستورد أو لبنكه (بنك الإصدار) فهو يسمح بانتقال ملكية البضاعة عن طريق التظهير.

***أنواع سند الشحن:**

-مستند متسلم للشحن Received Forchipment :

في هذه الحالة البضاعة تكون تحت تصرف شركة الملاحة ، ولكنها لم تشحن بعد على ظهر السفينة عند تحرير هذا المستند ، فهي إذا من الممكن أن تشحن على ظهر سفينة غير التي حددت من قبل.

-مستند شحن على الظهرOn Board :

هذا المستند يبين أن البضاعة قد شحنت على ظهر السفينة.

-سند الشحن المباشرThrough Billof Leading :

هو سند شحن من نوع تقليدي يحرر من قبل شركة النقل البحري ويغطي وسائل نقل مختلفة فهو يحدد ميناء الإقلاع ، وفي هذه الحالة تشحن البضاعة على ظهر سفينة غير مسماة.

3.2وثائق النقل البري:

أ/ النقل عن طريق السكك الحديدية :هو وصل إرسال بسيط يثبت بأن البضاعة قد أرسلت من الخارج عن طريق السكك الحديدية ، و هي تحرر على ستة نسخ ذات نفس اللون، و تفرقها الأرقام الموجودة عليها باللون الأحمر. أما النسخة رقم 04 تحتوي على عبارة "نسخة أصلية لرسالة النقل البري". تمثل هذه الوثيقة مستند الإرسال الذي لا بد أن يؤشر عليه بطابع محطة الإقلاع ، هذا السند محرر إلزاميا لشخص مسمى ، أي لا يمكن في أي حال من الأحوال تداول عن طريق التظهير.

ب/ رسالة النقل البريدي الدولي :الاتفاقية الدولية لنقل البضاعة عن طريق البر تنص على مستند خاص يسمى رسالة النقل البري الدولي ، و التي تصدر بأشكال مختلفة ، وهذا راجع لتنوع وكثرة مؤسسات النقل ، فهي تمتلك الخصوصيات العامة لرسالة النقل الجوي و رسالة النقل بالسكك الحديدية تعطي للبنك إمكانية إرسال البضائع تحت اسمها ، وذلك لأجل الاحتفاظ بالرقابة على البضاعة ، فإن هذه الطريقة تعتبر صعبة في النقل البري و ذلك راجع إلى صعوبات التخزين في مؤسسات النقل.

ج/ الوصول البريدية :هو وصل إرسال البضائع عن طريق البريد و المواصلات أو عن طريق شركة البريد السريع ، وهو محررا إجباريا لشخص مسمى و تستطيع البنك أن ترسل البضاعة تحت اسمها ، و يشمل هذا الوصل عدة معلومات منها : اسم المرسل إليه ، وزن الطرد ، عنوان المرسل إليه و معلومات أخرى .

3- الوثائق الإدارية:

1.3شهادة المنشأ

تحرر من طرف السلطات المعنية بعمليات الاستيراد و التصدير , كالغرفة التجارية ، حيث يثبت فيها مصدر (منشأ) السلع و البضائع ، أي في أي بلد أنشئت هذه الأخيرة ، ويجب أن تكون:

-محررة من طرف المنتج أو المصدر.

-أن يذكر بها اسم و عنوان المصنع المنتج للبضاعة و منشئها.

-أن يكون موضح عليها منشأ الخامات الداخلة في إنتاج البضاعة.

2.3شهادة الصحة و النوعيةCertificat Sanitaire :

هي وثيقة إدارية تصدرها السلطات أو المصالح الإدارية المكلفة بالجانب الصحي للبضاعة ، حيث أنه ملزم على جميع المنتجين للمواد الاستهلاكية أن يقوموا بتحديد تاريخ الإنتاج و نهاية الصلاحية على الغلاف الخارجي أو الداخلي لها ، وهذا لكي تسهل الرقابة على البضائع على المستوى الوطني ، وذلك لضمان صحة المستهلك وعدم تصدير بضاعة فاسدة.

في حالة التصدير تقوم مصلحة الجمارك بطلب وثيقة أو شهادة الصحة للسماح بعبور البضاعة إلى الخارج ، نفس الشيء في حالة استيرادها ، تأخذ عينة من هذا المنتوج وتحلله ، هذا الفحص تقوم به مصلحة التحليل والمراقبة المتواجدة في بلد المستورد أو المصدر.

وتحتوي شهادة الصحة على معلومات خاصة بالبضاعة:

-طبيعة ونوعية البضاعة.

-يوم وصول البضاعة.

-وسيلة النقل.

-رقم الحاويات.

-اسم المستورد والمصدر.

-تصريح عن تلك المواد ومدة صلاحيتها ، ابتداء من تاريخ إصدار شهادة الصحة والنوعية.

وتكمن أهمية الشهادة الصحية في أنها تحمي المستهلك بضمان وصول السلع الاستهلاكية إليه في وقتها المحدد ، وقبل انتهاء صلاحيتها حتى لا يكون هناك ضرر عليه ، وهي ضرورة عند عبور السلع من بلد إلى آخر.

3.3شهادة المطابقة:

هي وثيقة إدارية تحتوي مجموعة من المقاييس التي تخضع لها البضاعة فالمستورد عندما يقوم بطلب السلعة أو البضاعة يجب أن يتأكد من أنها هي نفسها ، و تطابق نفس المواصفات المطلوبة ، من حيث الكمية و النوعية و تحرر هذه الشهادة من طرف أجهزة الرقابة المخصصة لذلك و تحتوي على المعلومات خاصة بالبضاعة منها :

-اسم البضاعة. – نوع البضاعة. – كمية البضاعة. – اسم المصدر و عنوانه (صاحب البضاعة)تظهر أهميتها في أنها تمنع تسرب المواد المهربة أو الممنوعة داخل التراب الوطني.

4)الوثائق الجمركية:

1.4التصريح الجمركي:

تخضع كل بضاعة تدخل التراب الوطني أو تخرج منه إلى عملية جمركية ، إذ أن أهم التزام للمستورد أو المصدر إعداد وتقديم وثيقة تعرف بالتصريح الجمركي ، وهذا الأخير يضم كل المعلومات الخاصة بالبضاعة. إذا التصريح الجمركي هو وثيقة محررة وفقا للأشكال المنصوص عليها في أحكام القانون ، يبن فيها المصرح

العناصر المطلوبة لاحتساب الحقوق والرسوم .

وبمجرد قبول و تسجيل التصريح من طرف الجمارك فإنه يصبح عقدا حقيقيا و رسميا، وهو ورقة إثبات تودع لدى مصلحة الجمارك في مدة أقصاها 21 يوم وتحرر في أربع نسخ ، يحتفظ المصرح بواحدة ، الثانية تودع لدى البنك ، الثالثة لدى نيابة مديرية المحاسبة ، أما النسخة الرابعة لدى مصلحة الجمارك.

2.4دفتر ATA :

هو عبارة عن وثائق جمركية دولية تسمح بالتصدير المؤقت للمنتجات المحلية دون التعرض للإجراءات المؤقتة.

الرمز ATA يقصد به:

-بالفرنسيةAdmission Temporaire :

-بالانجليزيةTemporary Admission :

-بالعربية: القبول المؤقت.

دفتر ATA متوفرة لدى المؤسسات التي تحصل عليه من طرف الغرفة التجارية و الصناعية التي تبنت الاتفاقية الدولية : اتفاقية بروكسل الدولية في :1961/12/06 واتفاقية اسطنبول في 1990/06/26، وذلك لتسهيل الإجراءات والعمليات الجمركية.

دفاتر ATA تسمح بالقبول المؤقت كما يلي:

-عينات تجارية

-منتجات موجهة للمعارض و التظاهرات التجارية.

ولا يسمح باستعماله فيما يخص المواد الاستهلاكية و المنتجة الموجهة للتحويل أو التصليح ، و يسمح باستعماله لمدة سنة فقط , و فيما يخص الفائدة التي يقدمها.

-تخفيض التكاليف للمصدرين بإلغاء الرسوم على القيمة المضافة.

-البلدان المتبنية لدفتر ATA غير ملزمة بتقديم ضمانات للجمارك.

-يسهل عبور الحدود ، ويسمح للمصدرين والمستوردين باستعمال وثيقة واحدة لجميع الإجراءات الجمركية اللازمة.

بواسطة دفتر ATA فإن رجال الأعمال اللاجئين للخارج يستطيعون القيام بالإجراءات الجمركية وذلك بتكاليف محددة من قبل التنقل إلى أكثر من بلد بواسطة دفتر ATAواحدة لمدة سنة،و كذلك الرجوع إلى البلد الأصلي بالمنتوج بدون أي مشكل.

5)- وثائق التأمين:

وتتعلق بالنقل البري ، الجوي ، البحري للبضائع المعرضة للأخطار التي تستوجب الحماية عن طريق التأمين ، ولتجنب هذه الأخطار فإنه تستعمل الوثائق التالية:

1.5بوليصة التأمينPolice d'Assurance :

هي عقد محرر بين المؤمن والمؤمن له ، يبين الشروط العامة المتفق عليها بين الطرفين وكذا حقوق وواجبات كل منهما ، ويجب أن تكون مؤرخة بنفس تاريخ سند النقل. إذا بوليصة التأمين تتمثل في المستندات التي تؤمن على البضاعة المرسلة ضد المخاطر التي قد تنجم أثناء عملية النقل ولها أهمية كبيرة بالنسبة للبنك لأن البضاعة تعد بمثابة ضمان في حالة تخلف المستورد عن دفع قيمتها.

2.5الملاحقAvenant :

هي وثيقة تحرر عند إجراء تعديلات أو تغييرات في نصوص بوليصة التأمين لأن التعديلات تتضمن تسميات مستفيدين جدد وتدعى :" ملحق التوكيل« D'Avenant Délégation ». "

3.5شهادةCertificat :

عبارة عن وثيقة صادرة عن المؤمن تثبت صحة وجود بوليصة التأمين ، و وثائق التأمين تبين:

-تاريخ الاكتتاب. – التزامات المؤمن له.

-وصف السلعة. – اسم المؤمن له.

-تعليمات الناقل. – عدد النماذج المحررة.

-الأخطار المحمية. – طرق إثبات الضرر.[1]

[1] محمد الامين زاهي ,**اثر الاصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية و انضمامها الي OMC 1994-2007**,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر , 2008-2009,ص46.

المبحث الثالث : تنظيم وتطور تمويل التجارة الخارجية الجزائرية

تتعرض التجارة الخارجية في الجزائر الى مجموعة من العوامل التي تؤثر علي هذه العملية والتي من شانها التأثير علي عملية تمويلها لذلك وجب ايجاد اليات و تسعى لتنظيم هذه العمليات وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث .

المطلب الاول : العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية الجزائرية

هناك عدة عوامل من شانها التأثير على التجارة الخارجية سواء كان في الدول المتقدمة او النامية ومن اهم هذه العوامل نميز :

1) انتقال الايادي العاملة

- تفاوت الاجور من دولة الى اخرى والذى يرجع الى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول .
- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.
- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة .
- تفاوت مستوى المعيشة والحضارة مثلا هجرة الفلاحين من اجل تحقيق اموال .
- درجة التقدم الاقتصادي ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة.
- العوامل السياسية الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.

2) راس المال

- سعر الفائدة الحقيقي انتقال الاموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفعة
- سعر الخصم اذا كانت نسبة الخصم منخفضة فأنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الاموال
- سعر الصرف راس مال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الاخرى ويزيد حجم التبادل والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان .

3) التكنولوجيات

- ان اختراع الالات الجديدة تساهم في الانتاج والتغلب على مشاكل نقص الايدي العاملة يوفر الجهد والتكاليف والوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري .

اضافة الى هذه العوامل نجد ان ظهور الدول الحديثة التجمعات الجهوية والمنضمات الدولية الانفتاح الاقتصادي كله ا عوامل اثرت على التجارة الخارجية .[1]

المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي للتجارة الخارجية الجزائرية

[1] طاهر لطرش , **تقنيات البنوك** , ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر 2001 .

الفرع الأول: الإطار التشريعي للتجارة الخارجية الجزائرية

قامت السلطات الجزائرية بوضع برنامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بغية الرفع من قدر ا التنافسية ، من خلال تحسين النوعية و وضع آليات تطوير و توقع و تحليل نقاط ضعف المؤسسة ، و بالتالي اقتراح سبل التقوية ، و هذا البرنامج يركز أساسا على الاستثمارات غير المادية (المرافقة التقنية ، البرمجيات التكوين ، النوعية ، ومعايير نظام المعلومات)ومادية في جلب التكنولوجيا الحديثة.

- تشجيع و تطوير الإنتاج الوطني بما يضمن تنافسيه في الأسواق الدولية.
- تنظيم دخول المؤسسات المحلية الخاصة أو العمومية إلى الأسواق الدولية.
- توجيه التعاون الاقتصادي الدولي كأداة لتصريف المنتج الوطني.

و هذا يعني تركيز الجزائر في سياستها لترقية الصادرات على المؤسسات الاقتصادية ، لأنها هي من يقوم بإنتاج السلع المعدة للتصدير , و لا معنى لكل تلك الإجراءات إذا لم تكن لدينا مؤسسات وطنية قادرة على إنتاج سلع بمواصفات عالية من الجودة و الأسعار التنافسية.

و قد تم أيضا إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات (الجريدة الرسمية رقم 32 ليوم 02 ماي 1999)، حيث أصبحت الجمارك الجزائرية تشترط الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة للتصدير (التمور ، الجلود الخامة ، نفايات الحديد و الصلب ، الفلين ، الخام). وهذا الإجراء إنما تهدف الجزائر من ورائه إلى تنظيم نشاط التصدير ، من خلال وضع مجموعة شروط يجب توفرها في الأعوان الاقتصاديين حتى يسمح لهم بممارسة نشاط التصدير ، ويهدف أيضا هذا الإجراء إلى حماية سمعة الإنتاج الوطني في الخارج من بعض التجاوزات التي قد تحدث في التغليف و التعبئة والأسعار دائما وفي هذا الإطار قامت الجزائر بتطوير وعصرنة أجهزة الاقتصادية من خلال التكوين وتزويده بأحدث التكنولوجيا ، كجهاز الجمارك الجزائرية الذي قامت الدولة بتطويره وتزويده بمعدات المراقبة والشحن بما يضمن الأمن الوطني وسرعة تنفيذ إجراءات الإفصاح أو التصريح وشحن السلع إلى الأسواق الأجنبية.

كما قامت الجزائر بإصدار قانون توجيهي من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و ليكون مرجعا لبرامج الدعم والمساعدة لهذه المؤسسات. حيث تقدم الجزائر قروضا للمؤسسات العاملة في نشاط التصدير من أجل مساعد ا في أداء مهامها ، سواء أثناء القيام بالتصدير أو عند استيراد مواد أولية تخص إنتاج سلع موجهة للتصدير. [1]

الفرع الثاني :الاطار المؤسساتي للتجارة الخارجية الجزائرية

أ – الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX):

[1] رزيق كمال و بو عزوز عمار , **التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية** , مداخلة في الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة , جامعة البليدة ,21-2005/05/22 .

تم إنشاؤها حسب المرسوم التنفيذي رقم04 – 174المؤرخ في 12 جويلية 2004 ، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و هي وصاية الوزير المكلف بالتجارة الخارجية. و أُسندت إليها الوظائف التالية:

– المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية و وضعها حيز التنفيذ.

– إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات، و برامجها.

– مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير أعمال الاتصال و الإعلام و الترقية المتعلقة بالمنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير. وهناك أيضا مهام أخرى تقوم ا الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية منها مساعدة المصدرين في أعمال الاتصال والإعلام من أجل إيصال منتجات إلى الأسواق الخارجية، وإعداد مقاييس لتقديم الأوسمة والجوائز لأحسن المصدرين.[1]

ب – الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة(CACI):

أُنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 _ 93 المؤرخ في 03 مارس 1996 ، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية و الاستقلال المالي ، وضعت تحت وصاية وزير التجارة وتقوم بالوظائف التالية:

– إقامة علاقات تعاون وتبادل وإبرام اتفاقات مع الهيئات الأجنبية المماثلة.

– تمثيل الجزائر في المعارض والتظاهرات الاقتصادية الرسمية التي تنظم في الخارج.

– إبداء رأيها في الاتفاقات والاتفاقيات التجارية التي تربط الجزائر ببلدان أجنبية.

والملاحظ في مهام الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعية تخص جانب الاستشارة ، فهي تقوم بالدراسات وتقدم النصح والإرشاد للدولة من اجل رسم خطط تصديرية صحيحة تلاءم طبيعة الأسواق الأجنبية ، وتساعد المصدرين وتوجههم أثناء ولوج الأسواق الأجنبية.[2]

ت – المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات:أُنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم04 173بتاريخ 12 جويلية 2004 ، و له المهام التالية :

– المساهمة في تحديد أهداف تطوير الصادرات و إستراتيجيتها.

– القيام بتقييم برامج ترقية الصادرات و عملياتها.

– اقتراح كل تدبير ذي طبيعة مؤسساتية أو تشريعية أو تنظيمية ، لتسهيل توسع الصادرات خارج قطاع المحروقات ، حيث يقوم هذا المجلس بتقديم اقتراحات تتضمن التدابير الكفيلة بتسهيل تدفق السلع

1 الجريدة الرسمية:المرسوم التنفيذي رقم 04-174, جويلية 2004,العدد 39,ص 4-5

[2] الجريدة الرسمية : المرسوم التنفيذي رقم 96-93 مارس 1996,العدد 16,ص 20 -21 .

الجزائرية إلى الأسواق ألأجنبية , وكل ما من شأنه أن يرفع من تنافسية السلع الوطنية بالخارج ، كما يقوم هذا المجلس بدراسة وتقييم التدابير والإجراءات الهادفة إلى زيادة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.[1]

ث – **الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات(CAGEX)** : أُنشأت بموجب المادة 04 من المرسوم رقم 06_ 96 الصادر في 10 جانفي 1996 ، و هي شركة ذات أسهم برأسمال قدره 450000.000 دج (مقسم بالتساوي فيما بين المساهمين) بنوك ، شركات تأمين. و تقوم بالوظائف التالية:

– تأمين قروض التصدير.

– كما تقوم هذه الشركة بتأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية و أخطار الكوارث الطبيعية، إضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية ، واستكشاف أسواق جديدة. [2]

ج – **الصندوق الخاص بتنمية الصادرات(FSPE):**

تم استحداثه بموجب قانون المالية لسنة 1996 ، حيث يقوم هذا الصندوق بتقديم الدعم للمؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية والمسجلة في برنامج وزارة التجارة ، كذلك ، يقوم الصندوق بتغطية تكاليف النقل وعبور العينات للمشاركة في المعارض ، كما يقوم الصندوق بتغطية مصاريف الإشهار (يساهم الصندوق ب % 80 من تكلفة المشاركة في المعارض المسجلة في برنامج وزارة التجارة ، ويساهم ب 05%من تكلفة المعارض غير المسجلة في برنامج الوزارة)، ثم صدر قرارا وزاري مشترك تحت رقم 10 في 62 مارس 2000 من أجل تحديد شروط الاستفادة من دعم الدولة عن طريق هذا الصندوق ، وإعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال والضرائب المباشرة .

د – **الشركة الجزائرية للمعارض والصادرات(SAFEX):** وهي شركة عمومية ذات أسهم ، حيث كانت في السابق عبارة عن الديوان الوطني للمعارض والصادرات والذي أُنشئ سنة ، 1971حيث تقوم بالمهام التالية:

- تنظيم المعارض والأسواق والمعرض التجارية ، سواء كانت وطنية أو دولية على المستوى المحلي والدولي.
- تأطير المشاركة الجزائرية في المعارض التي تقام بالخارج.
- مساعدة الأعوان الاقتصاديين العاملين في قطاع التجارة الخارجية ، وذلك من خلال تقديم معلومات عن الأنظمة المعمول في التجارة الخارجية لدى الدول ، والإعلام بالفرص التجارية المتاحة مع الدول الأجنبية ، توضيح إجراءات التصدير للمصدرين و تنظيم الاجتماعات المهنية والندوات والمؤتمرات.[3]

[1] الجريدة الرسمية :المرسوم التنفيذي رقم 04 ,173 ,16 جويلية 2004 , العدد 39,ص 03 .

[2] الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم06-09 ,10 جانفي 1996, العدد 04 .

[3] موقع شركة SAFEX على الانترنت : WWW.safex-algerie.com/fr/qui-somme-nous

المطلب الثالث : مراحل تمويل التجارة الخارجية الجزائرية

الفرع الأول مرحلة الرقابة الدولة للتجارة الخارجية

تميزت هذه الفترة باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، وتحديدها موعة من طرق الدفع التي تتماشى وحاجا ا لتمويل معاملا ا مع الخارج ، إضافة إلى استعمالها وسائل تمكنها من التحكم أكثر في كل تدفقات العملة الصعبة سواء دخولا أو خروجا من الوطن ، كمراقبة الصرف واستعمال نظام الحصص ، ولأن الجزائر تعتبر بلدا مستوردا كان من الصعب التمكن من تلبية الحاجات المختلفة للمواطن الجزائري.

و كانت التجارة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال مرتبطة بالتجارة الخارجية منذ الاستقلال مرتبطة بالتجارة الخارجية الفرنسية ، وهذا طيلة فترة الستينات ، بحيث ترك المستعمر وراءه اقتصادا هشا وتابعا تباعيه شبه مطلقة ، إذ كان هذا الأخير يتميز بتطور قطاعاته وانفتاحه على الأسواق العالمية ، عكس اقتصاد الجزائر الذي كان يعتمد أساسا في صادراته على المواد الأولية وبعض المنتجات الفلاحية الموجه بالدرجة الأولى إلى فرنسا ، التي كانت بدورها الممول الأول للواردات الجزائرية.

أهم ما ميز هذه المرحلة تأميم المحروقات الجزائرية عام 1971، كخطورة لإرساء السيادة الوطنية على كل التراب الوطني ، وقد عمدت الجزائر مثل أكثرية الدول النامية إلى استعمال الإجراءات والتدابير للحد من خروج العملة الصعبة إلى الخارج كفرض التعريفات الجمركية ، وتطبيق نظام الحصص.وفي سنة 1972 شرع في توزيع رخص الاستيراد للمؤسسات العمومية ، لكن سرعان ما أظهر هذا النظام الجديد عدم فعاليته ، يسبب تكاليف الباهظة والبيروقراطية وبطئ إجراءات تنفيذ الصفقات.

ثم ظهرت عدة مراسيم وتعليمات من شأ ا ترقية الصادرات والحد من الواردات نذكر منها:

- التعليمة رقم11 الصادرة عن وزارة المالية في 30 ماي1984 المتضمنة منح بطاقات القروض لبعض الأعوان الاقتصاديين المصدرون أثناء وجودهم بالخارج.

- المرسوم الوزاري المشترك المؤرخ في 86/12/24 المتضمن التعويضات الخاصة بالسلع والخدمات المصدرة.

ثم جاء قانون 88/29 المؤرخ ب19/جويلية/ 1988الذي أكد احتكار الدولة للتجارة الخارجية ولكن بطريقة جديدة تختلف عن الطريقة السابقة ، ومن أهداف هذا القانون مايلي :

- تنظيم الخيارات والأولويات في المبادلات الخارجية بإتباع التوجهات والقرارات المحددة من طرف الحكومة.
- تنشيط عملية التنمية وتكامل الإنتاج الوطني.
- تحفيز عملية تنويع موارد البلاد وتخفيض الواردات والتقليل من تكاليفها.

- إصدار قانون النقد والقرض 10/90 الذي جاء بجملة إصلاحات مست مختلف القطاعات المالية والاقتصادية وعززت بداية التجارة الخارجية ، بفتح الباب أمام القطاع الخاص والسماح له بالمشاركة في التنمية الوطنية ، وهذا من أجل مواكبة التطورات الدولية السائرة في طريق الانفتاح على العالم.

الفرع الثاني:مرحلة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

كانت لسياسة الاحتكار التي انتهجتها الدولة في مجال التجارة الخارجية عدة أثار سلبية على الفرد والمجتمع مما اضطرها إلى تعديل القوانين المسيرة لها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية بفتح الباب أمام المؤسسات الوطنية العامة والخاصة للمشاركة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

أصدر بنك الجزائر في سبتمبر من عام 1990 عدة أنظمة تصب محملها في تمويل التجارة الخارجية وهذه الأنظمة تتعلق بنظام 90-02، 90 - 03، 90 -04، 90

النظام 90- 02: يتعلق هذا النظام بتحديد شروط فتح وسير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين وبتحديدهم :

- كل شخص معنوي خاضع للقانون الجزائري الخاص.
- كل مؤسسة أو شركة خاصة مسجلة بانتظام في السجل التجاري ، مهما كانت صفتها.
- كل شخص معنوي له صفة التاجر بما في ذلك المؤسسات العمومية الخاضعة لقانون التجاري.

النظام 90- 03: يتعلق هذا النظام بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويل مدا خيله إلى الخارج كما تطرقت المادة 03 من التنظيم 90-03، بمجمل النشاطات التي تدعم مرد ودية الخدمات العامة في مجالات النقل والاتصالات وتوزيع المياه والكهرباء بحيث تتطلب عملية التحويل تقديم طلب إلى مجلس النقد والقرض (المخول الوحيد الذي توجه إليه مسؤولية اتخاذ القرار) وهذا في إطار سعي الدولة إلى عدم الاستثمارات.

النظام 90 - 04: يتعلق هذا النظام باعتماد الوكلاء وتجار الجملة وتنصيبهم بالجزائر. [1]

[1] حكيمة سبع ,**اليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات اسعار الصرف(2008-2014)** , مذكرة ماستر في العلوم التجارية ,تخصص تجارة دولية , جامعة الوادي , سنة 2015 .

الخلاصة الفصل:

يعد التبادل التجاري بين الدول , حقيقة لا يمكن تصور العالم من دونها , فلا يمكن لدولة ما ان تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة او نامية , حيث يرتبط الاقتصاد الوطني مع اقتصاديات الدول الاخرى بمختلف الانشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منه يؤثر ويتأثر بالأخر وأين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الانشطة فيما بينها , وبينها وبين العالم الخارجي بالتجارة الخارجية , فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد الدولة .

الفصل الثاني : الاطار النظري للتضخم للمستورد

تمهيد:

يعد التضخم من اهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها اقتصاديات دول العالم , والواقع الفعلي يؤكد ان العوامل التي لها علاقة بالتضخم هي عوامل متعددة , ومن بينها عوامل متعلقة بالظروف التجارة الخارجية , والمتمثل اساسا في التضخم المستورد والذي يعد احد اهم مصادر التضخم في اي اقتصاد , وينظر اليه في كثير من الاحيان على انه احد الاسباب الرئيسية لارتفاع تكاليف الانتاج , وقد اعتبر التضخم المستورد مصدرا للتضخم في الدول النامية ذات الاقتصاد المفتوح والتي تلعب الاسعار الخارجية دورا بارزا فيه .

وفي ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري وارتفاع درجة انكشافه على العالم الخارجي فان اثر التضخم المستورد سيكون له انعكاسات بارزة على الاقتصاد المحلي .

فمن خلال هذا التمهيد تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كالتالي :

المبحث الاول : مدخل الى ظاهرة التضخم المستورد .

المبحث الثاني : محددات التضخم المستورد

المبحث الثالث : سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد في الجزائر.

المبحث الاول : مدخل الى ظاهرة التضخم المستورد

شهد الاقتصاد الجزائري معدلات تضخم مرتفعة لعدة سنوات نتيجة اعتماده بشكل كبير على الخارج في تامين احتياجاتها , ففي هذا المبحث سنتطرق الى ماهية التضخم المستورد وقنواته واهم العوامل المؤثرة فيه .

المطلب الاول : ماهية التضخم المستورد

التضخم المستورد هو تلك الظاهرة التي تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار باستمرار من جراء الفائض في الطلب الكلي او ارتفاع التكاليف اللذان مصدرهما عوامل خارجية , وهو المفهوم الذي يمكن استنتاجه من التعريفات التالية :

- يقصد بالتضخم المستورد ذلك الارتفاع في مستوى الاسعار المحلية الناشئة عن ارتفاع الاسعار العالمية للسلع والخدمات والمواد التي يتم استيرادها من السوق الدولية , سواء كانت سلع وسطية ام نهائية , او مواد اولية او مصنعة او خدماتي .وبشكل مبسط فان التضخم المستورد يعبر عن مدى تأثير ارتفاع الاسعار لا الدولية و العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار[1].
- **Grzegorz** : الذي يرى ان التضخم المستورد عبارة عن تلك الظاهرة التي تعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناجمة في التحليل النهائي عن الفائض في الطلب الكلي عن العرض او ارتفاع تكلفة المدخلات القادم من الشركاء الاجانب.
- **رمزي زكي** : يعرف على انه مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد ما .
- **HENEI MERCILLON**: يعرف التضخم المستورد على انه ذلك التضخم الذي اثرت فيه عوامل خارجية بعبارة اخرى هو انتقال التضخم من بلد المصدر الى المستقبل.[2]

المطلب الثاني : قياس التضخم المستورد

يتم قياس التضخم المستورد من خلال ثلاثة اساليب ومتمثلة في :

الاسلوب الاول :

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج المحلي الاجمالي}} * \text{التضخم العالمي}$$

كلما ارتفعت نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي الناتج عن زيادة الواردات او انخفاض الناتج المحلي الاجمالي .[1]

---

[1] عبد الفضيل ,**مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي مركز دراسات الوحدة العربية** ,الطبعة الاولى ,بيروت 1982,ص 40 .

[2] عبورة حسام الدين , **سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الاشارة الي حالة الجزائر** , مذكرة ماجيستير , جامعة بن بولعيد ,الشلف , ص 5 .

الاسلوب الثاني :

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{الانفاق المحلي}} * \text{التضخم العالمي}$$

الفرق بين الاسلوب الاول و الثاني يتمثل في الانفاق الذي يكون اكثر ارتباطا مع مؤشر اسعار المستهلك منه مع الناتج القومي الاجمالي , هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النفطية يزيد كثيرا عن الانفاق المحلي الامر الذي يؤدي الى تخفيض مستوى التضخم المستورد في هذا البلد .[2]

الاسلوب الثالث : يمكن وصفه من خلال المعادلتين التاليتين :

$$\text{نسبة التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناتجة عن ارتفاع اسعار الصادرات و الواردات}}{\text{اجمالي الانفاق القومي بالأسعار الجارية}} * 100$$

$$\text{صافي التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناتجة عن ارتفاع اسعار الصادرات و الواردات}}{\text{اجمالي الانفاق القومي بالأسعار الجارية}} * 100$$

وبذلك يمكن التعبير عن مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي من خلال المعادلة التالية :

$$P = \alpha\, p_m + (1-\alpha)\, p_d$$

حيث:

P : معدل التضخم .

Pm : معدل التضخم المستورد.

Pd: معدل التضخم في اسعار السلع والخدمات المحلية .

α: نصيب الواردات الى الانفاق المحلي[3] .

α:

المطلب الثالث : الاثر السلبية للتضخم المستورد

---

[1] علي عبد الوهاب النجا و اخرون , **اقتصاديات النقود و البنوك و الاسواق المالية**,, ط 01 , مكتبة الوفاء القانونية , الاسكندرية , 2014 , ص336.

[2] علي توفيق الصادق , **العوامل الخارجية في احداث الظاهرة التضخمية في البلد العربية (التضخم المستورد)** , بحوث و مناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت 16-18 مارس 1985,ط01 , دار الشباب للنشر و الترجمة و التوزيع , الكويت , اكتوبر 1986 ,ص114 .

[3] علي توفيق الصادق ,**العوامل الخارجية في احداث الظاهرة التضخمية في البلد العربية (التضخم المستورد)** ,بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت 16-18 مارس 1985 , ط01 , دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع , الكويت, اكتوبر 1986 ,ص115.

ينجم عن التضخم المستورد عدة اثار سلبية تنتقل من الدول المصدرة الى الدول المستوردة سوا ء الدول التي تعاني من العجز المالي في ميزانيتها العامة او الدول التي يعتمد اقتصادها على الريع النفطي وسنقدم اهم الاثار السلبية الناتج عن التضخم المستورد وهي كالتالي:

1) الاثار السلبية للتضخم المستورد على الدول النفطية :

1- التفاوت في توزيع الدخل بين افراد المجتمع الجزائري .

2- النمو المفرط في قطاع الخدمات .

3- ارتفاع تكاليف الاستثمار المحلي .

4- غلاء اسعار الاراضي .

2) الاثار السلبية للتضخم المستورد على الدول التي تعاني عجز مالي في ميزانيتها العامة :

1- زيادة التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي .

2- زيادة العجز في ميزان المدفوعات .

3- زيادة المديونية الخارجية .

4- زيادة التفاوت في توزيع الدخل .

5- ارتفاع تكاليف المعيشة وتناقص الدخول الحقيقة لأفراد المجتمع الجزائري.[1]

[1] عباس اشواق, التضخم المستورد , مقال بالحوار المتمدن , العدد :1216, 2005/06/02, على الموقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=38507

المبحث الثاني :محددات التضخم المستورد

تؤثر العوامل الخارجية على الاسعار المحلية من خلال درجة انفتاح الدولة على العالم الخارجي ومقدار التضخم الذي يتم استيراده من البلدان المصدرة والذي ينتقل عبر عدة قنوات في هذا المبحث سنتطرق الى اهم قنوات انتقال التضخم المستورد بالإضافة الى العوامل المؤثرة على انتقاله وفي الاخير سنتطرق الى اهم مؤشرات انتقال التضخم المستورد.

المطلب الاول : قنوات انتقال التضخم المستورد

هناك عدة اراء لقنوات التضخم المستورد نذكر اهمها فيما يلي :

1) حسب الاقتصادي HENRI MERCILLON فان الضغوط التضخمية يمكن ان تستورد بفعل قناتين اساسيتين هما :

1- **قناة المداخيل** : يرى HENRI ان بعض تذبذبات الدخل من بلد المصدر يكون تأثرها على شكل ارتفاع الفعال على البلد المستقبل وبالتالي ظهور ضغوط تضخمية , ويمكن لهذا التذبذبات في الدخل ان تنتج اما عن طريق ارتفاع صادرات او الكتلة النقدية للبلد المستقبل .

2- **قناة التكاليف** : فبارتفاع اسعار منتجات المستوردة من بلد او عدة بلدان يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج وأسعار الاستهلاك بالنسبة للبلد المستقبل , وبذلك فان الضغوط التضخمية ترتفع بسرعة اذا لم ينخفض الطلب على المنتجات المستورد .

2) حسب الاقتصادي JONGMOO JAY CHO فان الضغوط التضخمية يمكن ان تنتقل عبر قناتين هما :

1- **قناة مباشرة** : ان ارتفاع اسعار السلع القابلة للتبادل تؤدي في بلد صغير منفتح على التجارة والخارجية وسعر صرف ثابت الى ارتفاع هذه السلع في الاقتصاد المحلي في المرحلة الاولى , وبارتفاع هذه الخيرة مقارنة بالسلع غير قابلة للتبادل تحدث اثر الاحلال .

2- **القناة الغير المباشرة** : تتعلق القناة الغير مباشرة بميزان المدفوعات , فتغير الاسعار النسبية يؤثر على توازن الميزان التجاري المر الذي يؤثر على تدفقات رؤوس الاموال الخاصة وبذلك عرض النقود و الدخل فتتغير اسعار السلع غير قابلة للتبادل

3) حسب تحليل المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية NBER اين بين ان التضخم ينتقل عبر اربعة قنوات هي :

1- قناة احلال السلع : عن طريق الاثر المباشر للأسعار العالمية على الاسعار المحلية.

2- قناة تدفقات الاصول والروابط النقدية : عن طريق تأثير المداخيل القادمة من الخارج على العرض النقدي والطلب المحلي الفعال .

4) حسب الاقتصادي Samuel الذي يمكن من خلاله تقسيم قنوات التضخم المستورد الى قناتين هما :

1- **القناة الاسعار :** هي تلك القناة التي يمكن من خلالها ان تؤثر الاسعار العالمية على الاسعار المحلية .

2- **قناة السيولة :** تخص الاثار المترتبة من المعاملات الدولية على كل من الدخل والسيولة التي تؤثر على الطلب المحلي الفعال .[1]

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على انتقال معدلات التضخم المستورد للداخل

يقصد بالتضخم المستورد مدى تأثير ارتفاع الاسعار الدولية على المستوى العام للأسعار المحلية , حيث من المؤكد ان ارتفاع الاسعار الواردة تؤدي الى ارتفاع معدل التضخم في حال كانت اسعار السلع المستوردة لا تحظى بأي دعم من قبل الحكومة , طالما ان التضخم هو معدل التغير في الاسعار داخل الاقتصاد .

ويجد بعض الباحثين ان التضخم المستورد , وصدمات التجارة الخارجية المتعددة هي المحركات الرئيسية للتضخم في الاقتصاديات التى تمر بمرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق .

وتتوقف درجة انتقال معدلات التضخم من الخارج الى داخل الدولة على عدة عوامل اهمها :

1- **نظام الصرف الذي تتبعه الدولة :** اذا كانت الدولة تثبت عملتها فان معدلات التضخم السائدة في الخارج سوف تنتقل بالكامل الى الداخل . اما اذا كانت اسعار الصرف مرنة فان ارتفاع معدلات التضخم في الخارج سيترتب عليه وفقا لنظرية تعادل القوى الشرائية انخفاض قيمة العملة الاجنبية , وتحسن في قيمة العملة الوطنية , وبالتالي فان معدلات التضخم في الخارج لن تنتقل بأكملها الى داخل الدولة . فحسب نظرية تعادل القوى الشرائية تتحدد قيمة العملة على اساس قدرتها الشرائية , ومن ثم فان سعر الصرف التوازني يجب ان يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقة للعملتين المعنيتين .

2- **مدى الارتفاع في اسعار الواردات :** اي انه كلما ازدادت اسعار الواردات كلما ارتفعت معدلات التضخم في الاقتصاد المحلي .

3- **التركيب الهيكلي للواردات :** ينتج عن ارتفاع اسعار المواد الاولية (الطاقة , المواد الخام) سلسلة من الارتفاعات السعرية بسبب التشابكات الامامية والخلفية للعملية الانتاجية , كما يقود ارتفاع اسعار السلع الاستثمارية مثل قطع الغيار الى رفع مخصصات الاهتلاك , ومن ثم تقليل الفائض الاقتصادي المتاح للاستثمار الصافي , مما يشكل عائقا امام برامج التنمية خاصة في الدول النامية التي تعاني اصلا من نقص الاستثمار , اما ارتفاع اسعار سلع الاستهلاك النهائي فيقع اثره على

[1] عبورة حسام الدين , سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الاشارة الى حالة الجزائر , مذكرة ماجيستير , جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف , ص 18-19 .

تكاليف المعيشة التي ترتفع مصحوبة بمطالبة اصحاب الدخول المحدودة برفع اجورهم , الامر الذي سيرفع المستوى العام للأسعار نتيجة ارتفاع التكلفة .

ويرتبط التضخم المستورد بتدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية التي تتسم اقتصادياتها بالعديد من الاختلالات ابرزها :

1- اتساع فجوة الاستهلاك والادخار.

2-ضعف الجهاز المالي للحكومة الذي ينجم عنه عجزا في الموازنة العامة للدولة.

3-اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي فغالبا ما يتم الاعتماد على انتاج وتصدير المواد الاولية

4-قدرة الدول المتقدمة الكبرى على رفع اسعار صادراتها الصناعية في المقابل عجز الدول النامية عن التحكم بالأسعار صادراتها التي تغلب عليها المواد الاولية كما ذكرنا سابقا .

ويؤدي الارتفاع في اسعار الواردات مع عدم القدرة على الاستغناء عنها لضعف الجهاز الانتاجي عن الاستجابة ,وعدم قدرة حصيلة الصادرات على تعويض هذا الارتفاع الى حدوث عجز في الميزان التجاري ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات , وفي حال استمراره لفترة طويلة فانه سيؤثر سلبا على كل من سعر الصرف ومعدلات التضخم .[1]

المطلب الثالث : مؤشرات انتقال التضخم المستورد

1) نسبة التجارة او درجة الانكشاف الاقتصادي :

وهي التي تعكس مدى انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد الدولي , وبالتالي مدى تأثير السياسات الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد الوطني , وقدرته على رسم سياسات اقتصادية مستقلة نسبيا عن التطورات الخارجية , وتقاس هذه النسبة باستخدام المؤشر التالي :

$$\text{نسبة التجارة (درجة الانكشاف الاقتصادي)} = T = \frac{\text{الصادرات + المستوردات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما زاد تأثير الارتفاع في اسعار المستوردات على الاسعار المحلية , وزادت حساسية الاقتصاد المتخلف لاستيراد التضخم .

2) نسبة الاستيعاب المحلي الى الناتج القومي(A/Y) :

[1] كنعان علي , النظام النقدي والمصرفي السوري , دار الرضا للنشر , دمشق ,2000 ,ص 212 .

تعكس هذه النسبة مدى تلبية النشاط الاقتصادي المحلي لاحتياجات الانفاق المحلي , ويمكن الاستعاضة عنها باستخدام مؤشر الميزان المحلي الذي يمثل مقدار الفجوة التضخمية والتي تساوي اجمالي الاستخدامات مطروحا منها اجمالي الموارد , ويمكن التعبير عن ذلك بالصورة التالية :

الميزان المحلي = الفجوة التضخمية = الاستيعاب المحلي (A)– الناتج القومي الاجمالي (Y)

= [الاستهلاك (خاص + حكومي) +جملة الاستثمار +التغير في

المخزون+الصادرات] – [الناتج المحلي الاجمالي + المستوردات] .

3) طبيعة هيكل المستوردات :

من خلال هذا المؤشر يتم معرفة وتحديد امكانية مواجهة وتجنب اثار الارتفاع الذي يحدث في المستوردات , وذلك عن طريق الضغط على المستوردات وتقليل حجمها , فإذا كان الجزء الاكبر من المستوردات يتمثل في طائفة السلع الغذائية لمواجهة الاستهلاك المحلي الجاري , وفي السلع الوسيطة اللازمة لدوران دولاب الانتاج للاقتصاد القومي , فان تأثير ارتفاع الاسعار العالمية على الاسعار المحلية يكون كبيرا , بخلاف الحال فيما اذا كان هيكل المستوردات يتميز بغلبة المستوردات غير الضرورية مثل السلع الاستهلاكية الكمالية , ففي الحلة الاولى فانه من الصعب ان نضغط على حجم المستوردات لمواجهة اثر الاسعار العالمية المرتفعة , اما في الحالة الثانية فمن الممكن الضغط على حجم المستوردات وتقليلها .

ومن المعروف ان الزيادة في المستوردات من العوامل التي تؤدي الى سد العجز في الطلب المحلي , وبالتالي تخفيض حدة الارتفاع في الاسعار المحلية , إلا ان هذا لا ينطبق إلا اذا كانت الزيادة في المستوردات تعود في الجزء الاكبر منها الى الزيادة في حجمها , وليس الزيادة في اسعارها , ذلك انها في الحالة الاولى تمثل زيادة في عرض السلع في السوق المحلية , اما في الحالة الثانية فإنها تمثل مصدرا للضغط التضخمي الذي يدفع بالأسعار نحو الارتفاع , ومن ما سبق فقد تبين لنا ان الزيادة في المستوردات تعود في جزئها الاكبر الى الزيادة في اسعارها , ولذلك فان زيادة المستوردات تعتبر من العوامل التي تكرس التضخم ولا تقلل منه .

4) مرونة الطلب على المستوردات :

تلعب مرونة الطلب على المستوردات دورا مهما في معرفة اثر ارتفاع اسعار المستوردات على الاسعار المحلية , فكلما كانت مرونة الطلب السعرية للمستوردات قليلة كلما زاد تأثير اسعار المستوردات على الاسعار المحلية , وكلما كانت مرونة الطلب السعرية مرتفعة كان ذلك مؤشرا على زيادة قدرة البلد النامي في احلال المستوردات .

5) التغير في سعر صرف الدينار :

ان الاقتصاد الذي يسعى للانفتاح على اقتصاد العالمي يجب ان يتبنى سياسة الربط و الثبات النسبي لسعر صرف العملة الوطنية , فلا عجب ان نجده متأثرا بما يجري على الساحة الدولية , وخاصة تقلبات النقد الدولي وعملات التثبيت الرئيسية فيه ممثلة بالا ورو والدولار الامريكي .

عندما يتعرض سعر الصرف للعملة المحلية لضغوط التخفيض من جراء العجز الهيكلي المتفاقم في ميزان المدفوعات , وبسبب اقتراحات صندوق النقد الدولي وضعف طاقة الدولة على الاستيراد , فان الاقتصاد المتخلف سيكون اكثر عرضة لاستيراد التضخم , حيث ترتفع الاسعار المحلية للسلع المستوردة على الاقل بنفس نسبة تخفيض العملة .

ان تخفيض سعر العملة يجر معه ضغطا تضخميا شديدا لأنه يؤدي الى ما يلي :

1- ارتفاع اسعار المستوردات من السلع الاستهلاكية .
2- ارتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج .
3- زيادة كلفة الاستثمار نتيجة لارتفاع تكلفة المعدات الانتاجية المستوردة .

ان عملية اختيار سعر صرف عملة بلد ما تعتمد على عاملين رئيسيين هما :

اولا : درجة الانفتاح الاقتصادي .

ثانيا : وجود اسواق مالية محلية متكاملة مع اسواق مالية عالمية

6) طبيعة التوجه الجغرافي للمستوردات :

كلما انساب الجزء الاعظم من المستوردات من البلدان الرأسمالية المصابة بالتضخم , كلما زادت الحساسية لاستيراد التضخم عما لو كانت المستوردات تتميز بالتوازن الجغرافي بين مناطق العالم المختلفة .[1]

[1] يوسف فالح الحنيطي ,**اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الاردن** ,مذكرة ماجيستير , جامعة اليرموك , ص 74 – 92 .

المبحث الثالث : سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد في الجزائر

بعد التطرق إلى قنوات التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري حيث تتأثر مستويات الأسعار العامة المحلية بالعوامل الخارجية ، سوف نحاول دراسة اهم اسب التضخم المستورد في الجزائر بالإضافة الى دراسة مختلف السياسات المتبعة من طرف الجزائر للحد من آثار هذه العوامل الخارجية على التضخم المحلي والتي يعتبر أهمها سياسة التعقيم ، استهداف سعر الصرف الفعلي الحقيقي من طرف البنك المركزي ، بالإضافة خلق صندوق جديد يتمثل في صندوق ضبط الايرادات بالإضافة الى التطرق الى اهم معيقات التي تواجه تنفيذ سياسات مواجهة التضخم المستورد .

المطلب الاول : اسباب التضخم المستورد في الجزائر

بعد الانفتاح الذي شهده الاقتصاد الجزائري على العام الخارجي , وفي ظل تنامي الطلب الداخلي على المنتجات المستورد و محدودية القطاع الانتاجي في الجزائر , الامر الذي جعل الاقتصاد الجزائري اكثر عرضتا للتضخم المستورد والذي يرجع للأسباب التالية :

1- ارتفاع الاسعار في دولة المنشأ بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج او الزيادة في الطلب عليها خاصة من الدول ذات الاقتصاديات الناشئة مثل الصين والهند .

2- انخفاض مستوى الرقابة على الاسعار في الاسواق المحلية .

3- التأثيرات السعرية الناتجة عن عوامل خارجية مرتبطة بظروف السوق الدولي.

4- ارتفاع الاسعار العالمية للسلع الغذائية نظرا لانخفاض الانتاج العالمي للحبوب و تناقص المعروض الحقيقي منها بالإضافة الى تقلبات المناخ التي تؤثر على حجم العرض و التي تؤدي ايضا الى ارتفاع الاسعار.

5- انخفاض الدولار مقابل العملات الرئيسية و الذي يؤدي الى ارتفاع الطلب على السلع خارج منطقة الدولار لان السعار تكون ارخص مقارنة بالأسعار المتواجدة في منطقة الدولار .

6- ارتفاع مستوى المعيشة و معدلات النمو في عدد من الدول التي تتعامل معها الجزائر خاصة دول الاتحاد الاوروبي و الصين .

7- ارتفاع اسعار النفط و من ثم زيادة تضخم التكاليف في البلدان المستوردة له و منها دول الاتحاد الاوروبي و بالاعتبار ان معظم واردات الجزائر هي من تلك الدول فإننا نستورد التضخم من تلك الدول التى ساهم النفط بنصيب وافر فيه و هو ما يعرف بإعادة تصدير التضخم .

8- تكاليف الانتاج بسبب ارتفاع تكاليف المدخلات [1]

[1] عبور حسام الدين ,مرجع سابق , ص32-34 .

المطلب الثاني : سياسات المتبعة من طرف الجزائر للحد من ظاهرة التضخم المستورد

من السياسات المتبعة من طرف الجزائر للحد من آثار التضخم المستورد والتي يعتبر من أهمها سياسة التعقيم ، بالإضافة خلق صندوق جديد يتمثل في صندوق ضبط الايرادات .

1) سياسة التعقيم

يعرف التعقيم على انه ذلك التدخل من طرف السلطات النقدية للحفاظ على الاستقرار النسبي لسعر الصرف , من خلال شراء العملات الاجنبية الموجودة داخل الاقتصاد الوطني وإضافتها للاحيتاطيات الرسمية , وتتكون هذه السياسة من :

اولا : التعقيم باستحداث أدوات جديدة للسياسة النقدية

أدت ظاهرة فائض السيولة الهيكلي لبنك الجزائر إلى استحداث مجموعة من الآليات الرقابية التي من شأنها تفعل السياسة النقدية من خلال نشاطها التعقيمي المتمثل في امتصاص هذه الفوائض ولعل أهم هذه الأدوات:

1- استرجاع السيولة (07 أيام و 3 أشهر) :

:تم إتباع هذه الأداة كأداة جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية ابتداء من شهر أفريل 2002 ، بغية ضمان رقابة فعالة على السيولة البنكية ، وتنقسم إلى استرجاع السيولة لفترة استحقاق 7 أيام و 3 أشهر (وسيلتي سوق). وتعتبر هذه الوسيلة أكثر مرونة من الاحتياطات الإجبارية ، حيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم ، وعلاوة على ذلك لا تكون المشاركة في عمليات استرداد السيولة إجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير سيولته. وقد ساهمت هذه الأداة في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية منذ بداية استعمالها.

وتعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوبا مماثلا لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءا من سنة 1995 ، من أجل تمويل البنوك التجارية حين عانت عجزا في السيولة ، غير أن حالة الوفرة المالية التي أصبحت الميزة الأساسية للبنوك التجارية بعد سنة 2001 ، دفعت بنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب ذاته ، لكن بعكس الأطراف ، إذ يمثل البنك المركزي الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي المقرض ، وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق .

2- التسهيل الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة :

استحدثها بنك الجزائر سنة 2005 ، وهي عبارة عن وديعة توضع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة بمعدل فائدة معلن عنه مسبقا ، ويشهد هذا الأخير تعديلات طبقا للتقلبات الحادثة على مستوى السوق النقدية ، كما جاء تطبيق آلية الوديعة المغلة للفائدة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة النظام البنكي الجزائري ، وتعبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر ، وذلك في شكل عملية على بياض ، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر طوعا ، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل الفائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.

3- **أداة الاحتياطي الإجباري :** لقد

كان لهذه الأداة وجود ضمن بنود قانون 90-10 غير أنها كانت مبهمة المعالم حتى سنة 2004 والتي تم فيها التحديد بشكل دقيق لكل المعالم التي تخصها ، وإعادة إحيائها لنفس الضرورة التي أحدثت أدوات استرجاع السيولة .

ثانيا : صندوق ضبط الإيرادات كأحد الأدوات التعقيمية :

تم استحداث هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، ويهدف إلى تعويض النقص في قيمة الإيرادات إن حدث ، بالإضافة إلى تمويل النفقات العامة في حالة حدوث تقلبات في الإيرادات العامة ثم تم توسيع أهداف الصندوق إلى تخفيض الدين العمومي والتسديد المسبق للمديونية , ويتم تمويل هذا الصندوق عن طريق الجباية البترولية الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي للبرميل من البترول [1].

2) سياسات الصرف في الجزائر

تندرج سياسة تسيير سعر الصرف من قبل بنك الجزائر في إطار السياسة المسماة " بالتعويم الموجه " لمعدل صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية ، وهي عملات أهم الشركاء التجاريين يتمثل هدف سياسة الصرف في الجزائر ، في ضمان استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في الأجل الطويل عند قيمته التوازنية التي تحددها أساسيات الاقتصاد الوطني.

يتدخل بنك الجزائر في سوق مابين البنوك لأسعار الصرف ليسهر على عدم تأثير تقلبات أسعار الصرف الاسمية على توازن أسعار الصرف الحقيقة الفعلية في الأمد الطويل للدينار الجزائري ، حيث يعتبر احد أهم أهداف هذا التدخل حماية المستويات العامة للأسعار المحلية من تقلبات أسعار الصرف لأهم عملات الشركاء التجاريين ، بحكم أن سعر الصرف الحقيقي هو المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي واختلاف معدلات التضخم ، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية .

يعتبر توازن الأسعار النسبية قاعدة ارتكاز بالنسبة للاستقرار الدائم للاقتصاد الكلي ، لان تحليل الدورة الطويلة للاقتصاد الوطني تؤكد أن الجزائر عرفت في الماضي فترة طويلة من الاختالالات المالية تبعتها تعديلات مضرة بالنمو و التنمية الاقتصادية .

يمثل معدل الصرف الفعلي الحقيقي مؤشرا مختصرا يتضمن المبادلات التجارية للجزائر مع خمسة عشر دولة من شركائها التجاريين الرئيسين الذين يمثلون 88%من المبادلات الإجمالية في سنة الأساس.

[1] *Régional Economie Outlook,* ***Middle East and Central Asia*** *, IMF, May 2009 . p 07- 18..*

تسمح هذه السياسة التي يطبقها بنك الجزائر في الوقت الراهن ، لهذا الأخير بالتدخل في سوق الصرف بين البنوك لضمان عدم تأثير الحركة في معدل الصرف على التوازن الطويل الأجل لمعدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار. [1]

المطلب الثالث : معيقات تنفيذ سياسات مواجهة التضخم المستورد في الجزائر

على الرغم من الأداء المقبول لتطبيق سياسات لمواجهة التضخم المستورد ، إلا أن ذلك لا يخلو من وجود بعض القضايا التي تعرقل تطبيق تلك السياسات على أكمل وجه ومن بينها:

1- تكاليف سياسة التعقيم النقد :

نظرا لتراكم احتياطي الصرف الأجنبي واستمرار عملية تنفيذها ، فقد أدى ذلك بطبيعة الحال بالسلطة الجزائرية إلى تحمل تكاليف ناجمة عن سياسة لموجهة ظاهرة التضخم المستورد من خلال معدلات الفائدة المفروضة على كل أداة من الأدوات المستحدثة تتمثل فيما يلي:

أ- معدل التعويض المقابل للاحتياطي الإجباري :

هو معدل الفائدة الذي يمنحه بنك الجزائر لصالح البنوك التجارية مقابل الاحتياطي الإلزامي الذي تودعه هذه الأخيرة لديه ، وهو في تناقص منذ سنة 2001 ، رغم التزايد المستمر في معدل الاحتياطي الإلزامي المفروض بغية تعزيز فعالية السياسة النقدية في الامتصاص الفعلي لفائض السيولة في السوق النقدية.

ب- معدل الفائدة على استرجاع السيولة الثلاث:

والتي تختلف من أداة إلى أخرى وتعبر عن تكلفة أحجام السيولة المسترجعة وهي متأرجحة بين الزيادة والنقصان.

ج- معدل الفائدة على تسهيلة الوديعة الدائمة :

هي ودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة على بياض وبمبادرة من البنوك ، ويتم مكافأتها بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر حسب تقلبات السوق .

2- غياب التنسيق بين الخزينة العامة وبنك الجزائر :

بدأت الخزينة العمومية الاعتماد منذ سنة 2006 على الاقتطاع المباشر من صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الموازنة العمومية ، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود الأمر الذي يزيد من صعوبة التحكم في عمليات استرجاع السيولة التي تصبح مكلفة جدا.

3- اتساع الفجوة بين السعر المرجعي والفعلي للبترول :

اتساق الفارق بين هذين السعرين يعني أن معظم إيرادات الجباية البترولية تصرف بعيدا عن رقابة البرلمان ، وفي ظل وجود الفساد الإداري تقل بذلك سياسة التعقيم النقدي[1].

[1] *Algeria : 2008 Article IV Consultation —Staff Report , IMF Country Report No. 09/108 , April 2009 .*

الخلاصة:

بناء على ما سابق يتضح ان التضخم المستورد في الجزائر يشكل نصيبا معتبرا من التضخم في الاقتصاد الوطني , ويعود في ذلك الى جملة من الاسباب اهمها ضعف الانتاج الوطني , فالأعوان الاقتصاديون وفي حالة ارتفاع سعر السلع الاجنبية لا يجد بديلا على المستوى المحلي مما يجعل يضطرهم الى اللجوء الى السلع المستوردة ذات الاسعار المرتفعة الامر الذي يؤدي الى انتقاه التضخم من بلد المصدر الى الاقتصاد الوطني.

وأخيرا يجب على الاقتصاد الجزائر من اجل التخلص من التضخم المستورد التخلص من التبعية للمحروقات والاعتماد على الخارج في تامين احتياجات الاقتصاد الوطني والتوجه نحوى بناء اقتصاد قوي يمكنه من تحسين ميزان مدفوعات ومن التحكم في نسب التضخم بشكل اكبر .

[1] صالح مفتاح، **" النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990-2000"**، أطروحة دكتوراه فرع نقود ومالية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2002-2003 ، ص 51.

الفصل الثالث : دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000 -2016

تمهيد :

في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري و ارتفاع درجة انكشافه على العالم الخارجي اصبحت الاسعار الخارجية تلعب فيه دورا بارزا ,حيث كلما كان هناك ارتفاع في مستوى الاسعار الخارجية كانت هناك اشارة واضحة الى ارتفاع في التضخم المستورد , وهنا تبرز اهمية معرفة العلاقة التي تربط التضخم المستورد بالتجارة الخارجية وذلك من خلال دراسة التركيبة السلعية لكل من الصادرات والواردات و الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري بالإضافة الي معرفة حجم التضخم المستورد داخل الاقتصاد الجزائري ,مع تحديد نسبة التي تمثلها التجارة الخارجية من التغير في حجم التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري .

و من خلال هذا التمهيد البسيط قسمنا هذا الفصل الى المبحثين التاليين :

المبحث الاول :اهم احصائيات التجارة الخارجية و التضخم المستورد في الجزائر

المبحث الاول : اهم احصائيات التجارة الخارجية و التضخم المستورد في الجزائر

يتميز واقع التجارة الخارجية في الجزائر بقلة المؤسسات المصدرة بالمقابل كثرة عدد المستوردين في ظل غياب المؤسسات الانتاجية واعتماد الاقتصاد الجزائري اعتمادا شبه كلي علي العائدات الناتج من الصادرات النفطية وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتضخم المستورد

ففي هذا المبحث سنتطرق الى اهم احصائيا الخاصة بكل من التجارة الخارجية وكذا الى التضخم المستورد في الجزائر .

المطلب الاول : اهم احصائيات التجارة الخارجية الجزائرية

سنتطرق في هذا المطلب الي التركيبة السلعية للاقتصاد الجزائري من حيث اهم السلع التي يصدرها ويستوردها من مختلف بلدان العالم , بالإضافة الي الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة من سنة 2000 الى غاية 2016 مع اعطاء تحليل الى كافة الجداول .

الجدول01 :التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000- 2016

السنوات	2000		2001		2002		2003		2004		2005		2006		2007		2008	
البيان	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
المواد الغذائية	32	0.15	28	0.15	35	0.19	48	0.20	38	0.15	67	0.15	73	0.13	88	0.15	119	0.15
الطاقة و المحروقات	21419	97.22	18484	96.61	18091	96.10	23939	97.27	24123	97.44	97.44	98.03	53429	97.83	58831	97.79	77361	97.56
المواد الخام	44	0.20	37	0.19	51	0.27	50	0.20	79	0.32	134	0.29	195	0.36	169	0.28	334	0.42
منتجات نصف مصنعة	465	2.11	504	2.63	551	2.93	509	2.07	469	1.89	656	1.43	828	1.52	993	1.65	1384	1.75
سلع التجهيز الفلاحي	11	0.05	22	0.11	20	0.11	1	0.00	0	0.00	0	0.00	1	0.00	1	0.00	1	0.00
سلع التجهيز الصناعي	47	0.21	45	0.24	50	0.27	30	0.12	37	0.15	36	0.08	44	0.08	46	0.08	67	0.08
سلع استهلاكية غير غذائية	13	0.06	12	0.06	27	0.14	35	0.14	10	0.04	14	0.03	43	0.08	35	0.06	32	0.04
المجموع	22031	100	19132	100	18825	100	24612	100	24756	100	46001	100	54613	100	60163	100	79298	100

الوحدة :مليون دولار

- المصدر : -المديرية العامة للجمارك الموقع الالكتروني http //www.douane.gor.dz

-المركز الوطني للاحصائيات والاعلام الالي للجمارك CNIS الموقع الالكتروني http //www.ons.dz

الجدول 01 :التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000- 2016

الوحدة : مليون دولار

السنوات / البيان	2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
المواد الغذائية	113	0.25	315	0.55	355	0.48	315	0.44	402	0.62	323	0.51	235	0.68	327	1.13
الطاقة و المحروقات	44128	97.64	55527	97.33	71427	97.19	69804	97.13	62960	96.90	60146	95.54	32699	94.32	27102	93.83
المواد الخام	170	0.38	94	0.16	161	0.22	168	0.23	109	0.16	110	0.17	106	0.31	84	0.29
منتجات نصف مصنعة	692	1.53	1056	1.85	1496	2.04	1527	2.13	1458	2.24	2350	3.73	1693	4.88	1597	5.53
سلع التجهيز الفلاحي	1	0.00	1	0.00	/	0.00	1	0.00	/	0.00	2	0.005	1	/	-	/
سلع التجهيز الصناعي	42	0.09	30	0.05	35	0.05	32	0.04	28	0.04	15	0.02	19	0.055	53	0.18
سلع استهلاكية غير الغذائية	49	0.11	30	0.05	15	0.02	19	0.03	17	0.02	10	0.01	11	0.032	18	0.06
المجموع	45194	100	57053	100	73489	100	71866	100	64974	100	62956	100	34668	100	28883	100

- المصدر : -المديرية العامة للجمارك الموقع الالكتروني http //www.douane.gor.dz

-المركز الوطني للاحصائيات والاعلام الالي للجمارك CNIS الموقع الالكتروني http //www.ons.dz

من خلال تحليلنا للجدول نجد ان الطاقة والمحروقات تحتل اعلى حصة في اجمالي الصادرات و ذلك بنسبة 96 % وذلك خلال فترة الدراسة ما يؤكد تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات .

حيث شهدت الفترة من سنة 2000 الى غاية 2008 ارتفاعا مستمرا في اجمالي الصادرات ناتج اساسا من ارتفاع اسعار المحروقات في الاسواق العالمية حيث انتقلت من 21419 مليون دولار سنة 2000 وصولا الى 77361 مليون دولار سنة 2008 لتشهد انخفاضا معتبرا سنة 2009 بلغة 44128 مليون دولار نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية .

اما في الفترة الممتدة من 2010 الى غاية سنة 2016 شهدت ارتفاعا مضطربا نتيجة لعدم استقرار اسعار النفط

اما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فنجد انها لا تتعدى نسبة 3.9 % من اجمالي الصادرات و التي تأثرها بالأزمة الاقتصادية العالمية خاصة في السنوات من 2008 و 2009 بالإضافة الى تنفيذ مخططي مخطط التنمية الفلاحي و الذي انطلق فعليا في سنة 2000 و مخطط التنمية الريفية سنة 2004 فقد ساهم هاذين المخططين في تراجع نسبة الصادرات من التجهيزات الفلاحي .

جدول 02 : التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000- 2016

الوحدة : مليون دولار

2008		2007		2006		2005		2004		2003		2002		20
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
19.79	7813	17.93	4954	17.71	3800	17.62	3587	20.36	2715	19.79	2678	22.82	2740	24
1.50	594	1.17	324	1.14	244	1.04	212	1.03	137	0.84	114	1.21	145	1.
3.53	1394	4.80	1325	3.93	843	3.69	751	4.33	577	5.09	689	4.68	562	4.
25.37	10014	25.71	7105	23.00	4934	20.08	4088	20.39	2719	21.11	2857	19.45	2336	18
0.44	174	0.53	146	0.45	96	0.79	160	1.08	144	0.95	129	1.23	148	1.
33.16	13093	36.29	10026	39.75	8528	41.52	8452	36.76	4903	36.61	4955	36.83	4423	34
16.20	6397	13.58	3751	14.03	3011	15.26	3107	16.07	2143	15.61	2112	13.78	1655	14
100	39479	100	27631	100	21456	100	20357	100	13338	100	13534	100	12009	10

http //www.douane.gor

Cl الموقع الالكتروني www.ons.dz// http

الجدول 02 :التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000- 2016

الوحدة :مليون دولار

السنوات / البيان	2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
المواد الغذائية	5863	14.92	6058	14.97	9805	20.73	9023	17.91	9572	17.43	9611	19.93	9337	18.06	8224	17.60
الطاقة والمحروقات	549	1.40	955	2.36	1164	2.46	4955	9.84	4356	7.93	5212	10.82	2352	4.55	/	/
المواد الخام	1200	3.05	1409	3.48	1776	3.76	1839	3.65	1766	3.22	1800	3.73	1509	2.92	/	/
منتجات نصف مصنعة	10165	25.87	10098	24.95	10431	22.05	10629	21.1	10810	19.69	1123	2.33	11524	22.29	14333	30.67
سلع التجهيز الفلاحي	233	0.59	341	0.84	229	0.48	329	0.65	449	0.82	521	1.08	579	1.12	/	/
سلع التجهيز الصناعي	15139	38.53	15776	38.98	15951	33.72	13604	27.00	15745	28.68	16745	34.73	16612	32.13	15895	34.02
سلع استهلاكية غير الغذائية	6145	15.64	5836	14.42	7944	16.80	9997	19.85	12205	22.23	13201	27.38	9782	18.92	8275	17.71
المجموع	39294	100	40473	100	47300	100	50376	100	54903	100	48213	100	51702	100	46727	100

المصدر : -المديرية العامة للجمارك الموقع الالكتروني http //www.douane.gor.dz

المركز الوطني للاحصائيات والاعلام الالي للجمارك CNIS الموقع الالكتروني http //www.ons.dz

من خلال القراءة الاولية لمعطيات الجدول يمكن ان نلاحظ ان واردات الجزائر في تزايد مستمر طوال فترة الدراسة مع وجود اربعة مجموعات من السلع سيطرة على الواردات الجزائرية و المتمثلة في سلع التجهيز الصناعي والمواد الغذائية وسلع استهلاكية غير الغذائية بالإضافة الى منتجات نصف المصنعة حيث احتلت هذه السلع المراتب الاولى من مجموع مأتم استيراده خلال الفترة من 2000 الى غاية 2016 حيث احتلت واردات التجهيز الصناعي حصة الاسد من مجموع الواردات حيث عرفت استيراد التجهيزات الصناعية زيادات متتالية والتي بلغت سنة 2000 مبلغ 3068 مليون دولار لتقف سنة 2010 الى 15776 مليون دولار والتي وصلت الى مليون دولار سنة 2015 ويمكن تفسير ذلك بحيوية القطاع الصناعي و المنشات القاعدية و سياسة الاستثمار في مخطط الانعاش الاقتصادي .

اما فيما يخص المواد الغذائية فنجد وارداتها تتزايد طوال فترة الدراسة بزيادة معتبرة حيث احتلت المرتبة الثانية كأكثر السلع استيرادا وهو ما يعكس ضعف القطاع الفلاحي بالرغم من السياسات المنتهجة للإصلاح الفلاحي وتوفر الامكانيات تقنية واليد العاملة اضافة الى العوامل المناخية المساعدة على الانتاج الا انبلغ استيراد المواد الغذائية بلغ ذروته سنة 2008 ب 7813 مليون دولار.

نلاحظ ان المنتجات النصف مصنعة كانت تحتل المرتبة الرابعة من مجموع السلع الاكثر استيراد وذلك كان من سنة 2000 حيث بلغت 1658 مليون دولار لتقفز الى المرتبة الثالث وذلك خلال سنتي 2001 و2002 على التوالي ب 1872 مليون دولار و 2336 مليون دولار لتستقر بعد ذلك في المرتبة الثانية وذلك ابتداء من سنة 2004 الالى غاية سنة 2016.

اما فيما يخص السلع الاستهلاكية الغير غذائية فقد كانت تتزايد طوال فترة الدراسة تزايدا مستمرا حيث بلغت سنة 2000 مبلغ 1393 مليون دولار لتصل سنة 2014 ذروتها ب مبلغ 13201 مليون دولار اما في سنة 2016 شهدت انخفاضا طفيفا نتيجة بداية اعتماد الدول على سياسة التقشف .

اما الواردات من المواد الخام و المحروقات والطاقة فقد احتلت المرتبة الخامسة و السادسة على التوالي وترجع هذه النسب الضئيلة الى ان الجزائر بلد مصدر لهذه المواد

لتأتي في المرتبة الاخيرة من حيث الاستيراد سلع التجهيز الفلاحي التي سجلت نسبا ضئيلة قياسا بالواردات الاخري نظرا لان الجزائر تنتج هذا النوع من التجهيزات .

الجدول 03 : الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000- 2016

الوحدة : مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	45036	54613	60163	79298
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	20048	21456	27631	39479
الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	13775	24989	33157	32532	39819

المصدر :المديرية العامة للجمارك , المركز الوطني للاحصائيات والاعلام الالي للجمارك (CNIS)

الجدول 03 :الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000- 2016

الوحدة : مليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	45194	57053	73489	71866	65917	62886	34668	28883
الواردات	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51702	46727
الميزان التجاري	5900	16580	26242	21490	11065	4306	-17034	-17844

المصدر :المديرية العامة للجمارك , المركز الوطني للاحصائيات والاعلام الالي للجمارك (CNIS)

من خلال تحليلنا للجدول نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال سنتي 2000 الى 2002 و الذي نتج عن انخفاض في الصادرات مقابل تزايد مستمر للواردات خلال هذه الفترة حيث ان الفائض المسجل للواردات في سنة 2000 والذي بلغ 12858 مليون دولار راجع الى ارتفاع في اسعار النفط . ولقد شهدت الفترة من 2003 – 2008 تزايدا مستمر ا في الفائض التجاري وهو ما يعكس زيادة الصادرات بنسبة اكبر من الزيادة في الواردات خلال هذه الفترة نتيجة لارتفاع اسعار البترول بالإضافة الى المخطط الانعاش الاقتصادي و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية اضافة الى فتح مجال الاستثمار المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات .

وفي سنة 2009 عرف الميزان التجاري انخفاض والذي نتج عن تداعيات الازمة العالمية الناتجة عن تباطئ في التجارة العالمية ليعاود التحسن في الميزان التجاري خلال الفترة من 2010 الى 2012 حيث سجل في سنة 2012 فائضا تجاريا قدر ب 21490 مليون دولار والذي رجع الى تحسن في اسعار المحروقات واستقرار نسبي في الواردات خلال تلك الفترة

وفي في الفترة من سنة 2013 الى غاية 2016 شهد الميزان التجاري انخفاضا مستمرا و الذي سجل عجزا في سنتي 2015-2016 نتيجة الانهيار اسعار النفط عالميا وفشل السياسات المنتهج من طرف الدولة للتقليل من الاستيراد كدخول السلع نظام الحصص وزيادة في الرسوم الجمركية .

المطلب الثاني :احصائيات حول التضخم المستورد في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب الي حجم التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري وذلك عن طريق د حسابه بالاعتماد علي معطيات المتمثلة في الى حجم الواردات بالنسبة للناتج المحلي اضافة الي معدل التضخم العالمي وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2000 الى 2016 ثم القيام بتحليل النتائج المتوصل اليها .

الجدول 04: حجم التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري

السنوات	الواردات الى الناتج المحلي (1)	التضخم المستورد(3)=(2)* (1)
2000	0.236020311	0.856753727
2001	0.254809065	1.01668817
2002	0.29736194	0.912901155
2003	0.291587473	0.962238659
2004	0.314568287	1.151319929
2005	0.315934301	1.34272078
2006	0.306037952	1.374110404
2007	0.331402007	1.769686717
2008	0.37367989	3.344435013
2009	0.414735294	1.260795293
2010	0.418298715	1.459862516
2011	0.388023825	1.932358647
2012	0.427229073	1.614925896
2013	0.456266461	1.227356779
2014	0.476635826	1.196355924
2015	0.488863515	0.747961178
2016		0.454449787

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع نسبة التضخم المستورد من% 0.85 الى% 1.01 وذلك خلال سنتي 2000 و 2001 ويرجع ذلك الى ارتفاع معدل التضخم العالمي و الذي انتقل من 3.63% سنة 2000 الى 3.99% سنة 2001

وفي سنة 2002 انخفض معدل التضخم المستورد ليعاود بعد ذلك الارتفاع و كان خلال الفترة من 2003 الى غاية 2008 اين عرفت هذه الفترة ارتفاعا مستمرا في معدلات التضخم المستورد حيث بلغت ذروتها سنة 2008 وذلك راجع الى اطلاق برنامج للتنمية والذي يشمل برنامج للانتعاش الاقتصادي و برنامج لدعم النمو و التي تحتاج لاستيراد كثير من المواد الغير متوفرة محليا مما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم

من سنة 2009 الى غاية 2011 شهدت هذه الفترة انخفاضا حادا في معدل التضخم المستورد وكان ذلك سنة 2009 وذلك بعدما شهد اعلى مستوى له في سنة 2008 ليعاد بعد ذلك الارتفاع في معدلات التضخم المستورد تدريجيا خلال سنتي 2010 و 2011 متأثرا بالارتفاع الاسعار المحلية نتيجة تخفيض الحكومة لقيمة العملة الجزائرية بالإضافة الى ارتفاع اسعار صرف العملات الاجنبية الرئيسية خاصة عملة اليورو لان الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات من الاتحاد الاوروبي

الفترة من 2012 الى 2016 فقد عرفت هذه الفترة انخفضا في معدلات التضخم المستورد الذي يعود اساسا الى انخفاض في اسعار السلع الاستهلاكية الاساسية في الاسواق العالمية مثل السكر و الزيت و الحبوب وغيرها .

وبالضبط **ONS**تم جمع البيانات للفترة الممتدة من 2003-2014 بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء في الجزء المخصص للتشغيل والبطالة. وللمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على الموقع من خلال الرابط التالي:**http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html**

1- معامل الإرتباط

الجدول رقم05: معامل الإرتباط بين البطالة والمتغيرات المستقلة

Corrélations

	x1	y
Corrélation de Pearson	1	,635**
Sig. (bilatérale)		,006
N	17	17
Corrélation de Pearson	,635**	1
Sig. (bilatérale)	,006	
N	17	17

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ بأنه وعند مستوى دلالة 0.05 توجد هناك علاقة ارتباط قوي بين مستويات التجارة الخارجية والتضخم المستورد قدر بـ: 63.5% وهذا يعني ان مستويات التضخم المستورد تعرف ارتفاعا نتيجة الزيادة في التعاملات التجارية للدولة وعليه نستطيع القول أنه كلما زاد الميزان التجاري للدولة الجزائرية كلما زادت مستويات التضخم المستورد.

2- معامل التحديد

الجدول رقم06: معامل التحديد R^2

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Sig
1	,635[a]	,403	,363	,50921	,006

a. Valeurs prédites : (constantes), y

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلا نلاحظ بأن قيمة معامل التحديد تساوي: $R^2 = 0.403$ وهي تدل على أن التجارة الخارجية تفسر ما نسبته 40.3% من التغير في حجم التضخم المستورد ، وان النسبة المتبقية والتي تقدر بـ: 59.7% ترجع لعوامل أخرى ومن المتوقع أن يكون هذا النموذج توفيق جيد بين متغير التجارة الخارجية كمتغير تابع ، و التضخم المستورد كمتغير مستقل.

أما بالنسبة لمستوى الدلالة فنجده يساوي 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 وهي نسبة مقبولة إحصائيا.

الخلاصة:

لقد تطرقنا في بداية هذا الى الفصل الى اهم الاحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية من خلال التطرق الحجم التضخم المستورد في الجزائر بالإضافة الى الميزان التجاري و التركيبة السلعية للصادرات و التي وجدنها تعتمد بشكل كبير على المحروقات والتركيبة السلعية للواردات والتى تعتمد في اغلبها علي المواد الغذائية والغير الغذائية والى المواد النصف مصنعة وغيرها كما تطرقنا الى معامل الارتباط والتحديد الذي يربط كلا من التضخم المستورد بالتجارة الخارجية , وذلك من اجل الخروج بنتائج والتي سنقوم بعرضها في الخاتمة لهذه الدراسة .

الخاتمة

الخاتمة:

تعتمد السياسة الاقتصادية لأغلب بلدان العالم ومن بينها الجزائر على فلسفة الانفتاح الاقتصادي و التجاري على العالم , كما ان الهدف الاساسي لهذه السياسة هو العمل على تحقيق المصلحة القومية في نشاط التجارة الخارجية و حمايتها من اي اضرار تنجم خلال العمليات التي تتم على مستوى التجارة الخارجية والتي من بينها انتقال التضخم من بلد الى اخر والذي يعرف بالتضخم المستورد لذلك توصلنا في دراستنا هذه والتي استهدفت البحث في اثر التضخم المستورد على التجارة الخارجية في الجزائر حيث تم التطرق في بداية الى التجارة الخارجية من خلال الفصل الاول والذي توصلنا فيه الى ان واقع التجارة الخارجية الجزائرية مرتبط بأسواق الدول الصناعية الكبري و اقتصاديات الدول النامية خاصة الدول الاوروبية وهذا ما يجعلها اكثر عرضة لاستقبال التضخم المستورد , نظرا لبنية الانتاج الوطني الجزائري الذي يعتمد على انتاج وتصدير المواد الخام الاولية لتستورد في مقابلها مواد وسلع مصنعة من الدول الصناعية الكبرى.

بالإضافة الى تطرقنا في الفصل الثاني الى التضخم المستورد و الذي تبين لنا في ما سبق ان التضخم المستورد ينشا بسبب اعتماد الدولة على السلع و الخدمات المستوردة من الخارج , فعندما تكون الدولة المصدرة لهذ السلع و الخدمات تعاني اصلا من التضخم , فان هذا التضخم ينتقل الى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة , كما تزيد مشكلة التضخم المستورد خطورة في الدول التي تعاني من درجة انكشاف اقتصادي كبيرة .

وبالتالي نجد ان واقع التضخم المستورد في الجزائر مرتبط بطبيعة التجارة الخارجية والتي سيطر عليها قطاع المحروقات على اجمالي الصادرات في حين بقيت الصادرات خارج المحروقات ضئيلة و محدودة جدا , اضافة الى انحصار المبادلات الخارجية في يد مجموعة قليلة من الدول .

1) نتائج اختبار الفرضيات :

قادتنا هذه الدراسة الى استخلاص النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة في المقدمة :

1- ما عن الفرضية الاولى التي مفادها انه تتعاظم درجة حساسية البلد للتضخم المستورد بارتفاع مستويات ارصدة فائض ميزان المدفوعات ,حيث هذه الاخيرة لها اثر مباشر على المعطيات النقدية المحلية .

2- اما عن الفرضية الثانية فقد تم نفيها , حيث وجدنا ان الهيكلة السلعية للتجارة الخارجية في الجزائر تتأثر بمستوى انتاج النفطي سواء كان نفط خام و مشتقاته او غاز طبيعي ,اذ يؤدي ارتفاع هذه الاخيرة الى ارتفاع صادرات الجزائر والعكس صحيح , كما يتأثر الهيكل السلعي بالإنتاج الزراعي الذي وبالرغم من ارتفاع الانتاج الزراعي إلا ان قيمته من اجمالي الواردات الغذائية بقية مرتفعة و هذا بسبب تحول المجتمع الجزائري من الانفاق على الضروريات الى الانفاق على الكماليات من المواد الغذائية .

3- اماعن الفرضية الثالثة والتي تنص على ان التجارة الخارجية هي احد الركائز الاساسية الاقتصاد الجزائري فنثبت صحتها من خلال كون الجزائر تعتبرها اداة فعالة للنهوض بالاقتصاد , إلا ان المتتبع لمسار تطور العلاقات التجارية في اطار التجارة الخارجية في الجزائر يلاحظ ان هذا القطاع لازال يعاني من نفس المشاكل و ذلك لسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات و المواد الاولية وسلع التجهيز الصناعي على قطاع الواردات والذي سمح بانتقال التضخم المستورد الى الاقتصاد الوطني بشكل كبير في ظل غياب اقتصاد منتج حقيقي .

اهم النتائج المتوصل اليها:

توصلنا من خلال الدراسة الى عدة نتائج نظرية و اخرى تطبيقية:

1- تتأثر معدلات التضخم المستورد في الاقتصاد بزيادة او انخفاض في كمية المستوردات .

2- ينشا التضخم المستورد من اعتماد الدولة على السلع و الخدمات المستوردة من الخارج .

3- الدول التي لها درجة انكشاف اقتصادي كبير تتزايد فيها مشاكل التضخم المستورد خطورة .

4- يؤدي التضخم المستورد الى ارتفاع المستوى العام للأسعار جراء الفائض في الطلب الكلي او الارتفاع في مستوى التكاليف الذي مصدره عوامل خارجية .

5- جاءت عملية تحرير التجاري الخارجية الجزائرية كحتمية وليست خيار بالنسبة للجزائر نظرا للازمات التي مرت بها بسبب اعتمادها على مورد وحيد وهو البترول .

6- تتأثر التجارة الخارجية الجزائرية بالأسعار النفط حيث ان الفائض المسجل في الميزان التجاري كان نتيجة ارتفاع اسعار النفط في الاسواق الدولية وهو ماساهم في تحسين ميزان المدفوعات ككل .

7- غياب جهاز لتشجيع الصادرات في الجزائر خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ساهم في رفع معدلات الاستيراد و انخفاض في معدلات التصدير , الامر الذي ادى الى زيادة انتقال التضخم المستورد .

8- التغير في حجم التضخم المستورد يرجع الى الجارة الخارجية بالإضافة الى عوامل اخرى.

2) التوصيات :

1) اصلاح الاختلالات في البنية الهيكلية للقطاعات الاقتصادية خاصة الاختلال الواضح في تصاعد معدلات نمو قطاع المحروقات على القطاعات الانتاجية لتصحيح التشوهات في المؤشرات الاقتصادية المختلفة .

2) الحد من ارتفاع قيمة واردات الجزائر من العالم الخارجي وذلك من خلال توسيع القاعدة الانتاجية الحقيقة للاقتصاد الجزائري و الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة و توفير البدائل المتاحة للسلع المستوردة بما يساهم في تبني سياسة احلال الواردات

3) الحفاظ على القوة الشرائية للدينار الجزائري في المقابل العملات الاخرى غير الدولار خصوصا بالنسبة للعملات الدولة التي ترتفع واردات الجزائر منها كالصين حتى تتمكن من السيطرة على التضخم المستورد .

4) تنويع مصادر المستوردات وتغيير التركيب السلعي لها و العمل على تخفيض تركيزها في الدول الرأسمالية التي تتسم بمعدلات تضخم مرتفعة .

5) اصلاح المالية العامة بشقيها الايرادات و النفقات لتضييق عجز الميزانية العامة .

4)الافاق الدراسة :

وفي الاخير ورغم الصعوبات التي واجهتنا لاستكمال هذا البحث إلا اننا حاولنا و بتوفيق من الله تعالى ان نلم بأهم جوانب البحث املين ان نكون قد استوفينا جوانب الدراسة , لذا نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة ان تكون اشكالية لمواضيع و ابحاث اخرى وهي كالتالي :

1- ما مستوى تأثير التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر .
2- دور السياسات الاقتصادية في السيطرة على التضخم المستورد في الجزائر .
3- اثر الاتفاقيات التجارية على انتقال التضخم المستورد الى الاقتصاد الجزائري .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

اولا المراجع بالغة العربية :

الكتب :

1) رعد حسن الصرن , **اساسيات التجارة الدولية المعاصرة** , الجزء الاول , دار الرضى للنشر , دمشق 2000, ص 36

2) حمدي عبد العظيم , اقتصاديات التجارة الخارجية ,مكتبة زهراء الشرق , مصر 1996 , ص 13 .

3) عبد الفضيل ,مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي مركز دراسات الوحدة العربية ,الطبعة الاولى ,بيروت 1982,ص 40 .

4) كنعان علي , النظام النقدي والمصرفي السوري , دار الرضا للنشر , دمشق ,2000 ,ص 212.

5) السيد محمد احمد السريتي ,اقتصاديات التجارة الخارجية , مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع , مصر ,2008 , ص 5 .

6) رشاد العصار و عليان الشريف , التجارة الخارجية , الطبعة الاولى دار المسيرة للنشر , عمان ,2000 , ص 13 .

7) محمد السنوسي محمد شحاته ,التجارة الدولية ,الطبعة الاولى , الفكر الجامعي , مصر,2007,ص 81 .

8) محمود حسين الوادي و اخرون , الاقتصاد الكلي , دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة , مصر , 2010 , ص 268 .

9) جمال جويدان الجمل ,التجارة الدولية ,مركز الكتاب الاكديمي ,عمان ,2006 , ص 12 .

10) اسكندر مصطفى النجار , مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية , وكالة المطبوعات , الكويت ,1973,ص 19 -20 .

11) د.محمد علي الجاسم ,القواعد الاساسية (الاقتصاد الدولي),الكتاب الاول , مصدر سابق ,ص 37 .

12) طاهر لطرش , تقنيات البنوك , ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر 2001 .

رعد حسن الصرن , **اساسيات التجارة الدولية المعاصرة** , الجزء الاول , دار الرضى للنشر , دمشق 2000, ص 36 .

13)

الرسائل و الاطروحات الجامعية :

14) عبورة حسام الدين , سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الاشارة الى حالة الجزائر , مذكرة ماجيستير , جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف , ص 18-19 .

15) يوسف فالح الحنيطي ,اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الاردن ,مذكرة ماجيستير , جامعة اليرموك , ص 74 – 92 .

16) صالح مفتاح، **" النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990-2000"**، أطروحة دكتوراه فرع نقود ومالية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2002-2003 ، ص 51.

17) بوكونة نورة , تمويل التجارة الخارجية في الجزائر , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر 3 , 2011-2012 , ص48 .

18) حكيمة سبع ,اليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات اسعار الصرف(2008-2014) , مذكرة ماستر في العلوم التجارية ,تخصص تجارة دولية , جامعة الوادي , سنة 2015 .

19) دريس رشيد , دور الجهاز المصرفي الجزائري في التنمية الاقتصادية في ظل الاصلاحات , مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة الجزائر , 1999 .

20) طلعت اسعد عبد الحميد , الادارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة , مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية جامعة المنصورة , 1998 , ص 189-193 .

21) محمد مدياني , دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006) , مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية , تخصص الاقتصاد الكمي , جامعة الجزائر , 2009 ,ص 5 .

22) محمد الامين زاهي ,اثر الاصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية و انضمامها الي OMC 1994-2007,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر , 2008-2009,ص 46 .

الدوريات والمجلات:

23) عباس اشواق, التضخم المستورد , مقال بالحوار المتمدن , العدد :1216, 2005/06/02,

1) التقاريروالقوانين والمراسيم والقرارات:

24) الجريدة الرسمية:المرسوم التنفيذي رقم 04-174 , جويلية 2004,العدد 39,ص 4-5

25) الجريدة الرسمية : المرسوم التنفيذي رقم 96-93 مارس 1996,العدد 16,ص 20 -21 .

26) الجريدة الرسمية :المرسوم التنفيذي رقم 04 ,173 ,16 جويلية 2004 , العدد 39, ص 03 .

27) الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم06-09,10 جانفي 1996, العدد 04 .

2) المؤتمرات والملتقيات :

28) رزيق كمال و بو عزوز عمار , التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية , مداخلة في الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة , جامعة البليدة ,21-2005/05/22 .

29) علي توفيق الصادق ,العوامل الخارجية في احداث الظاهرة التضخمية في البلد العربية (التضخم المستورد) ,بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت 16-18 مارس 1985 , ط01 , دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع , الكويت, اكتوبر 1986 ,ص115.

3) المواقع الالكترونية :

30)موقع شركة SAFEX على الانترنت : WWW.safex-algerie.com/fr/qui-somme-nous

ثانيا المراجع باللغة الفرنسية :

31) *Régional Economie Outlook, Middle East and Central Asia , IMF, May 2009 ,p 18.*

32) *Algeria : 2008 Article IV Consultation —Staff Report , IMF Country Report No. 09/108 , April 200*

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=38507_ http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html